A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/44/PV.14
12 October 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد غاربا (نيجيريا)

شم : السيد خرّازي (جمهورية إيران الاسلامية)
(نائب الرئيس)

- خطاب فخامة السيد ألفريدو فيليكس كريستياني بوركارد ، رئيس جمهورية السلفادور

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

- خطاب السيد بيدرو فيرونا بييرس ، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر

ألقى كلمة كل من :

السيد ماليلي (ألبانيا)

السيد ريكاردو غارسيا (الجمهورية الدومينيكية)

السيد لوبيز كونتريراس (هندوراس)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

خطاب فخامة السيد الفريدو فيليكس كريستياني بوركارد ، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية أولا الى رئيس جمهورية السلفادور .

أصطُحب السيد الفريدو فيليكس كريستياني بوركارد ، رئيس جمهورية السلفادور الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية السلفادور ، فخامة السيد الفريدو فيليكس كريستياني بوركارد ، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية .

الرئيس كريستياني بوركارد (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أولا ، أود أن أعرب لكم عن تهانينا الخالصة لانتخابكم ، عن جدارة ، رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة . ونحن على يقين من أن حكمتكم وخبرتكم ستمكّنان هذا الجمع الحافل من أن يسير في طريق يؤدي إلى النجاح ، في الوقت الذي تظهر فيه بشائر واعدة للتفاهم الدولي ، وتركز فيه كل البلدان الممثلة في هذا المحفل ذي الانسجام العالمي اهتمامها لدراسة ومناقشة كثير من المشاكل المأسوية التي تواجه الجنس البشري في الوقت الحاضر .

وانني أشارك في التقدير المعبَّر عنه للسيد دانتي كابوتو للأسلوب الممتاز الذي أدى به مهامه رئيسا للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة .

وأنتهز هذه الفرصة لأؤكد هنا ، في مقر الأمم المتحدة ، امتناننا وإعجابنا بالجهود الناجحة التي لا تكلّ للمنظمة للإسهام في السلم والوئام والتعقل والتنمية في جميع أنحاء العالم . وقد بدأت جهود الأمم المتحدة أخيرا تؤتي ثمارها . وبمساعدة الأغلبية العظمى للدول الأعضاء والتحسُّن المطرد لآلية الأمم المتحدة ، نرى كيف يمتد أثرها الطيب إلى الانسانية التي تتطلع بشغف إلى العيش في وئام وتعاون . ونذكر بتقدير خاص الدور الممتاز الذي يقوم به الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي تشكّل خبرته والمهام التي أنجزها مصدرا كبيرا للفخر حيث أنه شخصية مرموقة في أمريكا اللاتينية .

إننا نعتلي للمرة الأولى منصة الأمم المتحدة بروح تملأها العاطفة والإحساس بالشقة لكي نعلن للعالم واقع بلدنا وواقع شعبنا الذي عانى ومازال يعاني من المأساة المدمرة للنزاع المسلح الذي استمر عشرة أعوام . وخلال ذلك الوقت ، تمكّن شعبنا ، بالرغم من كل الصعوبات ، من بناء مؤسسات ديمقراطية لا تساور الشكوك بشأنها حتى أشد المتشككين وأعتى المعارضين .

والذين حاولوا أن يوهموا المجتمع الدولي بأن حكومتنا تمثل تقهقرا تاريخيا للسلفادور ، عليهم اليوم ، بعد أربعة أشهر من تولينا الرئاسة ، أن يقارنوا نواياهم المريبة أو تحليلاتهم الخاطئة بأفكارنا وأعمالنا . وعندما يئين الأوان سنذكر هذه الأفكار والأعمال . ولكننا نود أولا أن نؤكد من جديد أمام الضمير العالمي فلسفتنا وتصورنا للحاضر والمستقبل .

لا يمكن لمن يعرف الحالة في بلدنا ، حتى ولو معرفة سطحية ، أن يجهل أن التحدي الأساسي الذي يواجه جميع مواطني السلفادور اليوم دون استثناء هو التحقيق النهائي للسلم . ونحن ، وقد انتُخبنا بأغلبية ساحقة في ١٩ آذار/مارس من هذا العام ، فهمنا تماما حاجة شعبنا إلى السلم والوئام ، وواجهنا التحدي التاريخي لتعزيز السلم بالوسائل الديمقراطية السلمية .

لقد ورثنا مجتمعا وطنيا ممزقا ، وبلدا طحنه العنف الذي ساد أكثر من عشرة أعوام ، واقتصادا محطما ، وادارة حكومية مهدمة ، وأنشطة تخريبية منتظمة تقوم بها القوى المتطرفة ، وأرضا تتطلع إلى استعادة قيَمها الروحية وطاقاتها الانتاجية الخلاقة . إن التزامنا ، منذ اليوم الأول لحكمنا في أول حزيران/يونيه ، كان قبول مسؤولية إعادة بناء المجتمع برمته وإنقاذه ورعاية جميع أفراده وإيلاء انتباه خاص لأفقر الفقراء .

وبدأنا العمل على مواجهة تفكك مجتمعنا الوطني بتوحيد جميع قطاعات المجتمع حتى لا يشعر أحد بأنه غريب عن المصير الوطني وحتى لا تشعر أية مجموعة أو هيئة أو فئة بأنها تتمتع بالغلبة على القواعد القانونية للوئام الديمقراطي .

ومنذ اليوم الأول لإدارتنا قلنا إننا نعتزم أن نحكم لا أن نتسلط لأننا نرى أن شعب السلفادور يستحق أكبر قدر من احترام حكومته وولائها ، نظرا للنضوج المؤسسي لبلدنا وتضحياته التاريخية الكبرى . إننا نؤمن إيمانا ثابتا وعميقا ومسؤولا بما يلي : إننا نمارس السلطة بتولية من الشعب حصلنا عليها عن طريق انتخابات حرة لم يشكك فيها أحد . ونضع هذه السلطة اليوم ، وطوال فترة ادارتنا ، في خدمة السلم والتقدم والحرية لجميع مواطني السلفادور . ونشجع وحدة جميع قطاعات البلد السياسية والاجتماعية والتجارية والعمالية ، حتى نتمكن نحن مواطني السلفادور ، في ظل احترام الاختلافات التي تتماشى مع العملية الديمقراطية التعددية ، من أن نتغلب على الثغرات التي خلّفتها المجابهات العنية التي حدثت فيما قبل .

وفي مقابل العنف الذي انتهز فرصة سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وأخطاء المؤسسات وأوجه قصور الماضي لكي يخفي تعصبه الأيديولوجي ، تسلحنا بالرشد السياسي والتنسيق المدروس والحوار الوطني في إطار الديمقراطية . وهذا الواقع سائد كل يوم في السلفادور . فيمكن الآن التوصل إلى الحكم بالوسائل السلمية المتحضرة التي توفر لشعب السلفادور ، الذي يمتلك وحده الحق في السيادة ، الحرية والقدرة على انتخاب من يقدم له الضمانات الكافية للعمل الشريف والمسؤول الذي يهدف إلى تحقيق العدالة والأمن القانوني والرفاهية للجميع .

ولما كنا مشبعين بالإحساس بواجبنا في تحقيق الوئام الاجتماعي وتوفير السلام والأمان لكل انسان وتأمين سلامته بصفته عضوا من المجتمع ، فقد مددنا يدنا إلى المتمردين دعوة لهم إلى العودة إلى القيام بدور سلمي في مجتمعنا الذي يضم اليوم جميع الاتجاهات الأيديولوجية . إن رغبتنا في الحوار وسعينا الجاد لتحقيق السلام يشهدهما العالم كله .

إن اقتراحنا بإجراء حوار دائم متواصل جوهري ملتزم قوبل أولا بالرفض من جانب المتمردين . وعندما شكّلنا لجنتنا من أجل الحوار رفضوا أيضا . ولكننا ، نظرا لاقتناعنا بالحاجة إلى استخدام جميع الوسائل من أجل التوصل إلى الحل السياسي لهذا الصراع الدامي ، تحلّينا بالصبر اللازم لتحقيق أولى خطوات التقارب . ودون صلف أو غضب لا جدوى منه ، انتظرنا الرد الإيجابي . وقد جاء أخيرا خلال أول اجتماع للحوار بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بعد ١٠٠ يوم من استلامنا الحكم وبعد سنتين من توقف الحوار .

ويطيب لنا اليوم أن نحيط المجتمع الدولي علما بأنه تم في ١٣ و ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر عقد أول اتفاق رسمي بين حكومة السلفادور وجبهة التحرير الوطني . وينص الاتفاق على معايير الحوار الدائم الذي يمكن بمقتضاه تحقيق التفهم الجوهري ، مما يجعل من المستطاع التوصل إلى حل شامل للصراع في أقرب وقت ممكن .

إن اتفاق المكسيك تاريخي وهام لأنه يرسم إطارا يمكن من خلاله ، عن طريق الاتفاق ، أن تلجأ المجموعات التي تستخدم السلاح إلى الوسائل السلمية بتقديم مقترحاتها السياسية إلى شعب السلفادور .

ولا نعتبر هذا الانجاز نصرا شخصيا . إننا نعرضه على المجتمع الدولي بصفته ثمرة أولى لأسلوب الحكم الجديد بالسلفادور ، دون هيمنة أو غوغائية أو أهواء عصبية . ونكرر هنا في الجمعية العامة ما ذكرناه لشعبنا مرارا وتكرارا : لقد حددنا بوضوح مبادئ الحرية والديمقراطية ولا نعادي أي مواطن من مواطني السلفادور ، ولا يجب أن يُضطهد أحد بسبب معارضته لنا .

ولهذا فنحن مطالبون باحترام القانون والالتزام به ، ونعتزم أيضا تحديث قوانيننا وكذلك الاجراءات القضائية وتطويرها على جميع مستويات المجتمع . ونـدرك إدراكا تاما أن تحقيق السلام ليس مهمة سهلة . فسيتطلب جهدا حماسيا متواصلا . ولكننا ندرك أيضا أن شعبنا لن يرضى بالاستسلام للفشل الذي يؤخر دون مبرر التمتع بالسلام . إن الغد سيخبرنا ، فلننتظر ونرى .

وبالتالي ، فاننا سنقدم في حوارنا المقبل في ١٦ و ١٧ تشرين الاول في سان خوسيه بكوستاريكا اقتراحا لوقف الاعتداءات من شأنه أن يؤدي الى وضع حد للقتال الدائر وذلك في اطار روح ونص الفصل الثالث من اتفاقات تيلا التي وقّع عليها رؤساء دول امريكا الوسطى الخمس في هندوراس بهدف التوصل الى سلم عادل ودائم في المنطقة .

إننا لا نقترح تخفيف حدة النزاع المسلح فقط فنحن نعتقد أن ذلك لن يمثل سوى تخفيضا مرحليا لمعاناة شعب السلفادور . يجب وضع حد فوري لهذه المعاناة الجائرة والرهيبة التي دامت فترة طويلة جدا ، وليس هناك ما يبررها أدبيا أو سياسيا . نحن نشعر بأن النزاع بين الاشقاء ، الذي يستمد زخمه من التطرف الايديولوجي ، هو أبشع أشكال انتهاك حقوق الانسان وأكثرها لاعقلانية . واننا نلتزم التزاما واضحا باحترام حقوق الانسان للأفراد والنهوض بها ، وهو هدف نؤكده هنا اليوم وأود أن تسمع كلماتي هذه في جميع أرجاء العالم . وندعو كل القوى السياسية والاجتماعية في بلادنا ، بغض النظر عن معتقداتها ، الى الانضمام الينا في هذه المهمة الرفيعة التي تهدف الى استعادة الوئام التام في السلفادور على أساس المناقشات المعقولة والاجراءات المتحضرة والالتزام الجاد بالتنمية اللازمة لتحقيق سلم ثابت ودائم .

ومن أجل تعزيز هذه التنمية الهامة والملحة للغاية ، شرعت حكومتي في عملية التكيف الاقتصادي التدريجي بالاستناد الى المفهوم الحديث لتحرير اقتصادنا مما يتيح امكانية انعاش آلية الانتاج وتحرير الطاقة المبدعة للأعمال الحرة . ويقترن هذا البرنامج الواسع النطاق ببرنامج طويل الأمد للتنمية الاجتماعية من شأنه أن يساعد أكثر الناس عوزا على الاشتراك في عجلة التنمية . نحن لا نرغب في أن نقدم التبرعات على نحو نظامي للفقراء بل أن نتيح لهم فرصا حقيقية بغية القضاء على فقرهم تدريجيا . ونحن نعلم أن هذه المهمة معقدة وطويلة . وهي بمثابة نهضة اقتصادية شاملة لبلد بأسره . ولكننا اذا لم نشرع في هذه المهمة العملية والملائمة الآن فلن نجد أبدا الحافز على التصدي للآثار الخطيرة المترتبة على أزمتنا . ان نهجنا الاقتصادي متسق مع الاتجاهات التحررية الجديدة التي تبرز في العالم بأسره . ولهذا ،

سنتمكن من مواجهة الاحتياجات الواضحة والمتطلبات الشرعية لمجتمع يتوق الى حياة ينعم فيها بالسلم والحرية والتضامن .

وليس بوسعنا أن نتطلع الى تحقيق هذا الهدف الذي يعد هدف البشرية جمعاء ما لم يبذل جهد حقيقي من أجل استعادة القيم الروحية والمعنوية التي تقوضت جذورها بسبب ويلات النزاعات المسلحة في أرضنا . ولذا ، فنحن نقوم باجراء اصلاحات تعليمية جذرية لجعل التعليم فعالا منورا للاذهان . وتشتمل كل مستويات التعليم على دروس نظرية وعملية عن حقوق الانسان والواجبات مما يتيح لأجيالنا المقبلة أن تنشأ باحساس واقتناع يمكنانها من احترام بعضها البعض وقبول النقد البناء والتمتع بحياة ديمقراطية وبالاحساس بالمحبة تجاه الرب والوطن والاحساس القوي بالحاجة الى التعايش العالمي .

وفي هذا الصدد ، نأمل أن تصادق الجمعية العامة على مشروع الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل في هذه الدورة حتى يتسنى لأطفال اليوم ، رجال المستقبل أن يعيشوا في عالم أكثر انسانية . اننا نشهد اليوم الحقيقة المؤلمة لما يسمى بأطفال الحرب . ولهذا ، فنحن ندرك تماما أن حماية حقوق الطفل ورعايته يجب أن تكون مهمة عاجلة اذا ما أردنا لعالمنا أن يجد الوئام في المستقبل .

على مر السنوات العشر الأخيرة كان النزاع في امريكا الوسطى موضع اهتمام وقلق بالنسبة للمجتمع الدولي إذ كان يخشى أن يؤدي الى أزمة أخطر تخل بالسلم والأمن الدوليين . ومع ذلك ، تغيرت الحالة تدريجيا منذ التوقيع على بروتوكول غواتيمالا واعلان ألاخويلا واعلان كوستا ديل سول وانعقاد مؤتمر القمة الاخير في تيلا . فقد طرأت تغيرات هامة على المناخ السياسي وبرزت امكانيات جديدة أفضل لاستعادة السلم .

ليس ثمة شك في أن الانفراج الدولي قد أثر على امريكا الوسطى ، فقد أدركنا أن المواجهة والحرب لا يمثلان حلا لأية مشكلة ، بل ، على العكس ، يؤدي عدم الاستقرار والتوتر الى خسائر لا تعوض في الأرواح ولا يسهمان أبدا في تحسين حياة الشعوب . ونحن شعوب امريكا الوسطى ندرك مسؤولياتنا التاريخية ونضطلع بالدور النشيط الذي لن يقوم به غيرنا ونتخذ قراراتنا الخاصة لحل أزمتنا الاقليمية .

إن العزم على تحقيق الحلول السياسية لمشاكلنا وامكانية تحقيقها أثبتا عدم شرعية استخدام القوة والعنف . ولهذا حظيت جهود السلم بتأييد المجتمع الدولي وكان آخر مثال عليه التأييد الاجماعي الثابت لمجلس الامن في قراره ٦٣٧ (١٩٨٩) المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه من هذا العام . ولدى الامين العام اليوم امكانيات أكبر لاتخاذ خطوات كبيرة وقيِّمة لتعزيز السلم والديمقراطية في امريكا الوسطى تمشيا مع رغبات شعوبنا المعبَّر عنها في الالتزامات التي تعهد بها رؤساء بلداننا .

إننا مقتنعون بالحاجة الى اتفاقات اسكيبولاس وامكانية تنفيذها وشرعيتها وتوقيتها الملائم . وأود أن اؤكد هنا بأننا سنواصل الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في تلك الاتفاقات . وانطلاقا من رغبتنا في اقرار سلم عادل وراسخ فقد وافقنا على انشاء فريق المراقبين التابع للأمم المتحدة في امريكا الوسطى وأيدناه على الدوام . فسيمثل ذلك عنصرا هاما للغاية في مسألة التحقق من الامتثال للاتفاقات ، ولا سيما الاتفاقات المتعلقة بدعم القوى المسلحة التي تزعزع استقرار الحكومات الشرعية وتوفير الاراضي لأفرادها . وإننا نحث القوى المتواجدة خارج المنطقة على احترام الارادة التي أعلنت عنها شعوب امريكا الوسطى فهي بذلك ستسهم في تحقيق السلم والديمقراطية وتهيئة مناخ مؤات لاعادة البناء ومساعدة شعوبنا .

ونعتبر عدم تطبيق الديمقراطية السبب الأساسي للصراعات الاجتماعية والسياسية في بلدان امريكا الوسطى ، ونشعر أيضا بأن السلم الاقليمي مرتبط ارتباطا وثيقا باجراءات المصالحة الوطنية والديمقراطية . ولهذا السبب ، نأمل أن تسفر التطورات السياسية في نيكاراغوا عن انتخابات نزيهة يتسنى لشعب نيكاراغوا من خلالها ممارسة حقه غير القابل للتصرف في اختيار حكومته بحرية وكذلك اختيار نظام الحكم الأكثر تمشيا مع مصالحه الوطنية . ونناشد المجتمع الدولي أن يولي الاهتمام الواجب ويقدم المساعدة اللازمة حتى يتسنى التوصل الى الهدف المرجو في الانتخابات المقبلة في نيكاراغوا .

لقد قدم المجتمع الدولي ، انطلاقا من ادراكه لمشاكلنا واحتياجاتنا ومن موقف المشاركة الذي يعزز عملية السلم في منطقتنا ، دعمه لتدابير التعاون الاقتصادي في امريكا الوسطى التي وضعتها الأمم المتحدة بالتعاون مع حكوماتنا . نحن نقدر هذه المساعدة والتقدم المحرز صوب تحقيق هذه الأهداف ، لاسيما وأنه سيؤدى بدوره الى إحراز التقدم في حل بعض المشاكل المتأزمة التي تعصف ببلدان امريكا الوسطى .

وفي الوقت نفسه ، تود حكومة السلفادور أن تسجل تقديرها لجميع البلدان التي أعربت عن تأييدها لعملية إحلال السلم في امريكا الوسطى . ونتوجه بالشكر الى المجتمع المانح الذي اضطلع بدور نشط في الانشطة الانسانية والانمائية . كما نشكر هيئات الامم المتحدة ذات الصلة على ما اضطلعت به من أعمال أفضت الى عقد مؤتمر امريكا الوسطى المعني باللاجئين ، وعلى التعاون الخاص الذي تلقيناه من برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . ونؤكد مجددا على قيمة وأهمية التعاون والمساعدة الدولية في تحقيق السلم والتنمية بالنسبة لامم امريكا الوسطى كلها . ونحث المجتمع الدولي على تعزيز تعاونه الاقتصادي والتقني والمالي مع أمريكا الوسطى . فإن تحقيق السلم والتنمية في منطقتنا سيمثل إسهاما اضافيا في بلوغ السلم والامن العالميين وتوطيدهما .

ونعرب عن تقديرنا الخاص للامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار على المساعدة التي أسداها الى رؤساء أمريكا الوسطى الذين يعملون على مساعدة شعوبهم .

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية الدولية لا يسعنا سوى الإعراب عن الاسف لعدم تمكّن اقتصادات البلدان النامية من إحراز تقدم صوب حل المشاكل الرئيسية المحدقة بمجتمعاتنا التي باتت تعاني من حالة أزمة مستديمة . فالمشاكل التقليدية القائمة في ميادين الصحة والاسكان والناجمة عن البطالة والتضخم والهامشية والفقر وما الى ذلك قد استفحلت نتيجة اختلالات أخرى مثل العجز المالي والديون الخارجية مما يضفي مزيدا من الصعوبة على تحقيق عملية الانتعاش الاقتصادي والتنمية بوجه عام ويهدد الاستقرار المزعزع والمنجزات الهشة في الميدان السياسي . ومن المثير للقلق أنه بينما يوجد نمو اقتصادي في بعض أجزاء العالم المتقدم فإن الظروف في البلدان المتخلفة تزداد سوءا بدلا من أن تتحسّن مع ما يترتب على ذلك من اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء . وهذا يؤكد وجود أوجه قصور خطيرة في الشؤون الدولية يجب تصحيحها كيما يتسنى توزيع منافع التنمية توزيعا منصفا . ويجب على المجتمع الدولي ، ولاسيما الامم الصناعية منه ، أن تدرك أن استمرار هذا الاتجاه قد يجعل

الأزمة المحتدمة في بلداننا تتسبب في نهاية المطاف ، كما حدث في مناطق أخرى ، في صراعات اجتماعية أشد ضراوة ، الأمر الذي سيكون له في التحليل النهائي أثره على اقتصادات الأمم المتقدمة .

إن بلدنا بلد زراعي أساسا يعتمد الى حد كبير على انتاجه من البن . ونحن ننفذ برنامجا واسع النطاق لتنمية صادراتنا وصناعاتنا . غير أن البن يظل سلعتنا الأساسية . لذلك نود أن نوضح أننا نعتبر تجديد الاتفاقية الدولية للبن قضية أساسية . لقد بدأنا عملية إعادة البناء الاقتصادي في خضم صراع متصل . ولذا فإننا نحرص حرصا شديدا على إنعاش سوق البن . ونعتقد أن اتفاقا عادلا ومنصفا من شأنه أن يكون علامة واعدة على الوئام والتعاون الدوليين .

وفيما يتعلق بالديون الخارجية المسلطة كسيف داموقليس الرهيب فوق رقبة الهياكل الهشة لأمم امريكا اللاتينية ، فإن السلفادور تدعو بقوة الى ايجاد حل يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الانمائية لشعوبنا ويوضح أن الدائنين والمدينين قد عقدوا معا العزم على ترجيح العنصر البشري على الحسابات الباردة ، مبرهنين بذلك أن العالم الحديث يطبق فلسفة حقوق الانسان لا فيما يتعلق بحالات محددة فحسب بل فيما يتعلق أيضا بالمشاكل الدولية الكبرى .

وفي المجال الاجتماعي ، تعتبر إساءة استخدام المخدرات ومرض الإيدز والجرائم الدولية ، وعلى مستوى آخر مشكلتا الارهاب والبيئة ، موضوعات تثير قلقنا جميعا بسبب تأثيرها على الأمم كلها . غير أننا نرحب بأنه قد جرى في نهاية المطاف الاعتراف بأثرها السلبي وبالحاجة الى الاضطلاع بعمل متضافر ومنسق من جانب المجتمع الدولي لمواجهتها . وبالنظر الى نطاق هذه المشاكل وأثرها السلبي على تنمية مجتمعاتنا ، فمن الواجب علينا أن نوليها اهتماما عاجلا . كما يجب علينا بذل قصارى جهودنا لإيجاد حلول جادة لها .

وفيما يتعلق بالقضية المحددة الخاصة بالاتجار بالمخدرات ، استمعنا هنا الى النداء المؤثر الذي وجهه فخامة السيد فيرخيليو باركو فارغاس والذي طالب فيه

بالتعاون الدولي . لقد طلب من المجتمع الدولي أن يؤيد ويدعم بشكل نشط خطته المتعلقة بالعمل المشترك على إزالة هذه الآفة المخيفة التي تقوض الحياة المؤسسية لأممنا وتدمر شبابنا . إننا نؤيد بحزم وقوة ذلك النداء الملح . ونحن مستعدون بالفعل لدعم أي تدبير أو برنامج أو خطوة لمكافحة هذه الجريمة اللاإنسانية والمدمرة بوجه خاص . ومثلما نرفض أي مظهر من مظاهر الإرهاب أياً ما كانت حجته أو ذريعته ، فإننا نعارض الاتجار بالمخدرات الذي يعتبر كما قال الرئيس باركو فارغاس عن حق ، آفة تضر بنا جميعا .

بالرغم من الوفاق الدولي والتقدم المحرز فيما يتعلق بعدد من المشاكل ما زالت توجد بؤر اضطراب تشكل تهديدا للسلم والأمن العالميين . وفي جميع حالات الصراع ، نحث الأطراف المعنية على السعي الى التفاهم السياسي واللجوء الى أسلوب التسوية السلمية للنزاعات والاستعانة بتسهيلات منظومة الأمم المتحدة ، مثلما حدث في مناسبات سابقة اضطلع فيها الأمين العام بعمل حيوي أفضى الى اعتماد تدابير لحل النزاعات . وأود في هذا السياق أن أشير بوجه خاص الى حالة كوريا وأن أوضح أن حكومتي تتفق مع الرأي القائل بأن من الأساسي أن تواصل جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الحوار بينهما وأن تقيما الصلات اللازمة لتعزيز الثقة المتبادلة . فبذلك يمكنهما إنهاء كل أشكال العداوة والمجابهة وتحقيق إعادة التوحيد السلمي لشبه جزيرة كوريا في نهاية المطاف . غير أننا نعتبر ، واضعين في الحسبان مبدأ العالمية الذي يجب أن يتوافر في الأمم المتحدة ، ان جمهورية كوريا تملك المقومات الاساسية للدولة وكل العناصر التي تؤهلها لعضوية الأمم المتحدة . إن هذا الطموح نؤيده .

لقد جئت الى هذه المنصة ، التي استمعنا منها الى أصوات عظماء عصرنا ، لانقل أملنا المتواضع ولكن الوطيد في أن يكون إحلال السلم والوفاق في السلفادور إسهاما في الحركة الدولية الهائلة المناهضة للعنف والكبرياء والتعصب . إن الحيطان تنهار في الشمال والجنوب والشرق والغرب . ونحن نرى في هذا تحريرا نهائيا للعقول في كل

مكان في العالم ، وأملا قويا في مَقدم عصر تصبح فيه قوة العقل ، مرة أخرى ، القوة الموجهة للتاريخ . إن حكومة السلفادور تدعو باحترام المجتمع الدولي ألا ينظر الينا نظرة تمليها الأفكار الجامدة بل أن يحكم علينا استنادا الى مواقفنا وأعمالنا . إننا نتطلع الى تحقيق السلم والحرية والعدالة في بلدنا الذي طالت معاناته ولكننا لن نتخلى أبدا عن أي من الحريات الأساسية اللازمة لبقاء الديمقراطية التمثيلية والتعددية . إننا لا نستبعد أي طرف . ولا نسعى الى إلقاء اللوم على طرف ما بسبب أفكاره السياسية ، بل ندعو الجميع بقوة الى الانضمام الينا لبناء السلم ، لكي نثبت لشعبنا ثم للعالم أجمع أننا حكومة سلم وعمل وخدمة .

إننا نأمل أن نعود هنا في العام المقبل بأنباء طيبة عن إحلال السلم الدائم في بلدنا . ولكن ذلك لا يعتمد علينا وحدنا ؛ إننا نسعى الى اتفاق يوحد مجتمع السلفادور بأسره . وسنبذل بدورنا قصارى جهدنا لتجنب المزيد من إراقة الدماء على أرضنا . إننا نذكر اليوم كلمات نجار الناصرة ومخلِّص العالم الذي قال من فوق الجبل المطل على بحر الجليل في الموعظة الوجيزة التي تركها للبشرية :

"طوبى لصانعي السلام لأنهم أبناء الله يدعون" . (الكتاب المقدس ، متى ٥ : ٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، نيابة عن الجمعية العامة ، أن أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الهام الذي ألقاه لتوه .

أصطُحب السيد الفريدو فيليكس كريتسياني بوركارد ، رئيس جمهورية السلفادور ، الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب سعادة السيد بيدرو فيرونا بيريس ، رئيس وزراء جمهورية الرأس الاخضر

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن الى كلمة رئيس وزراء جمهورية الرأس الاخضر .

اصطُحب السيد بيدرو فيرونا بيريس ، رئيس جمهورية الرأس الاخضر الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني غاية السرور أن ارحب برئيس وزراء جمهورية الرأس الاخضر القائد بيدرو فيرونا بيريس ، وأن أدعوه ليخاطب الجمعية العامة .

السيد بيريس (الرأس الاخضر) (تكلم بالبرتغالية ، والترجمة الشفوية عن النص الفرنسي المقدم من الوفد) : يسرني غاية السرور ، سيدي الرئيس ، أن أحييكم وأن أتقدم اليكم بتهانئ الحارة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . إن انتخابكم لهذا المنصب الرفيع يعد اعترافا بخبرتكم الواسعة كشخصية سياسية ودبلوماسية . واني لعلى يقين من أنكم قادرون ، في هذه الفترة بالغة التعقيد والمثمرة في الحياة الدولية ، على تسيير أعمالنا بكفاءة بفضل ما تتمتعون به من الذكاء والدينامية اللازمين للتصدي للقضايا الكثيرة التي يزخر بها جدول أعمالنا .

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لاشيد بسلفكم ، السيد دانتي كابوتو للطريقة الممتازة والحكيمة التي أدار بها أعمال الدورة الثالثة والاربعين .

وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي أفصحت مهارته في اضطلاعه بمهام منصبه مرارا وتكرارا عن تفانيه الاكيد في خدمة قضية السلم ومقاصد الامم المتحدة ومبادئها . فالفضل فيما أحرز من تقدم في عملية التوصل الى حلول سلمية للصراعات الاقليمية يعود ، بقدر لا يستهان به ، الى خبرته ونهجه المستنير .

لم يحدث طوال هذا القرن أن كانت آفاق التفاهم والتعاون بين الشعوب واعـــدة كما هي اليوم . فهناك انفراج وتحسن في العلاقات بين الدول الكبرى ، وانخفاض كبيـــر في حدة الحرب الباردة والمجابهة الايديولوجية ، وتقدم في المفاوضات المتعلقة بنـــزع السلاح وفي السعي الى حلول تفاوضية للصراعات الاقليمية . كل هذه الأمور تبشر ببـــزوغ فلسفة جديدة للتعايش بين الدول تؤدي الى زيادة الثقة والأمن والتفاهم الأفضل بمـــا يفضي الى مستقبل أفضل وأكثر أمنا للجنس البشري .

وتبين كل هذه المؤشرات في الواقع أننا نمضي قدما صوب نظام جديد في العلاقـات الدولية لا ينبني ، فيما نأمل ، على المجابهة الايديولوجية بين النظم أو المصالـــح الاستراتيجية أو بسط مناطق النفوذ ، بل على الوعي بتعدد مصالح الدول والرغبة فـــي صون تطلعات الشعوب الى العدل والحرية والرفاهة والتنمية .

وفي هذا السياق ، سعدنا للنتائج التي أسفر عنها مؤتمر القمة الأخير لحركـــة بلدان عدم الانحياز الذي قام - بعد اجراء تحليل مستفيض للحالة الدولية والتغييـــرات الجارية في العالم - ببحث السبل التي تؤدي الى حل المشاكل التي تواجه المجتمـــع الدولي ، ووضع اطارا للاجراءات التي تتخذ في المستقبل والتي تتيح للبشرية كلهـــا امكانية التصدي لتحديات الألف المقبلة .

ان التطورات الأخيرة في الحالة الدولية تدعونا الى التفاؤل ، فهناك رسالـــة جديدة لاحلال السلم وسعي متجدد للتوصل الى حلول تفاوضية للمنازعات . وستدعم هـــذه الحالة الجديدة تعزيز وصيانة المصالح الوطنية للدول ، خصوصا الدول الصغرى .

إن أمامنا الآن فرصة تاريخية فريدة ، وعلى ذلك لا بد من بذل كل الجهـــود الممكنة لتعزيز الاتجاهات الايجابية الحالية وضمان عدم الرجوع عنها ، ومن ثم بلـــوغ بُعد جديد للعلاقات بين الدول .

ليس هناك شك في أن خطوات هامة اتخذت في هذا الاتجاه . غير اننا نرى أيضـــا انه لا يزال يتعين زيادة الثقة والتحلي بقدر أكبر من الشجاعة .

وينبغي لجميع البلدان أن تكون قادرة على الإسهام في بناء السلم . وفي هذا السياق ، نؤكد على أهمية الأمم المتحدة كمؤسسة حيوية يمكن ان تناقش وتحل فيها المشاكل العالمية التي تؤثر على البشرية جمعاء .

لقد نظرت الجمعية العامة في جميع المسائل الأساسية . وهي تعتبر ، دون شك ، محفلا ديمقراطيا حقا . ففيها تستطيع جميع البلدان ، صغيرها وكبيرها ، ان تفصح عن شواغلها وطموحاتها ومخاوفها .

ولهذا ، تعتبر المنظمة مفيدة ، كأداة تحرر سياسي وثقافي للشعوب ؛ وفي تحقيق السلم ونزع السلاح ؛ وفي الدفاع عن الكرامة الانسانية وحقوق الانسان والشرعية الدولية والأمن ؛ وفي تعزيز التعاون والمساعدة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن الأمم المتحدة تسهم بكل تأكيد ، في تكوين وتعزيز ضمير عالمي جديد ، يدافع ، بسبب قيامه على القانون الدولي والشرعية الدولية ، عن تضامن الشعوب ؛ وتكافؤ الثقافات ؛ والتسامح والتعددية والايمان بالمصير المشترك للإنسانية .

ومن خلال هذا الضمير العالمي ، تتلقى البلدان الصغيرة الدعم الأساسي لتعزيز استقلالها وأمنها وتنميتها . كما يعتبر الضمير العالمي أيضا منشأ الانجازات الاستثنائية التي حققتها الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة الجمعية العامة ، حيث تجتمع جميع الشعوب من جميع البلدان ، والأجناس والأديان ، وحيث يصبح مبدأ العالمية حقيقة واقعية .

هذا الضمير العالمي يشير اشمئزازه العنف والحروب المفجعة في هذا القرن ، التي يجب أن تظل أهوالها حاضرة في ذواكرنا دائما ، لتذكّرنا بأن الصراعات فيما بين الدول لا تحل بقوة الأسلحة ، ولا سيما في فترة كالفترة التي نعيشها الآن تتسم بتقدم تكنولوجي هائل . ولهذا ، يجب أن نؤيد المبادرات الرامية الى تعزيز المنظمة .

لقد أولت الرأس الأخضر اهتماما بالغا لتعبيرات الانشغال ، خلال السنوات الأخيرة ، ازاء تكيف الأمم المتحدة لاحتياجات العصر في السياسة الدولية . وقد أرست

اصلاحات ١٩٨٦ الأسس التي يمكن أن تكون ، اذا ما بني عليها مع احترام المبادئ والمقاصد الأساسية للميثاق ، عاملا ايجابيا في عملية تفضي بالمنظمة الى مرحلة جديدة من تاريخها .

فالاصلاح الاداري وحده لن يضمن أن تتكيف الأمم المتحدة لمواجهة احتياجات عالم اليوم . ونعتقد أنه كيما تقع هذه التغييرات ، يجب أن تجرى إعادة دراسة لمهام المنظمة بغية تحديد المسائل التي يمكن ان تكون ، بسبب أهميتها ، نقاط ارتكاز ومنطلقات للعمل .

حتى بداية هذا العقد ، كانت تصفية الاستعمار ، بين مختلف مجالات أنشطة المنظمة أحد أهدافها الرئيسية . فعملية تصفية الاستعمار ظلت لعدة سنوات ، تفرض نفسها على الأنشطة الدبلوماسية للأمم المتحدة وتزودها بالاحساس بغرض تتوجه صوبه . ونحن أنفسنا نعتبر ثمرة لنفس هذا العمل الجدير بالثناء الذي قامت به الأمم المتحدة تأييدا للشعوب . وعندما قال زعيمنا الخالد اميلكار كابرال ، في خضم كفاح التحرر الوطني ، اننا كنا جنودا مجهولين للأمم المتحدة ، فإنه بيَّن هذا التأثير العميق الذي باشرته المنظمة على نمو الوعي بالحقوق الأساسية للشعوب في الحرية والاستقلال .

واليوم ، ينبغي ان توجه أعمال المنظمة صوب أهداف عظيمة أخرى قادرة على إذكاء أنشطتها الدبلوماسية وتصعيد الحوار فيما بين الأمم الى مستوى جديد . ويتطلب المناخ الراهن من الوفاق السياسي وتوسيع التعاون الدولي نهجا متعدد الأطراف إزاء قضايا عصرنا العظيمة . وتقدم الأمم المتحدة إطارا مناسبا لتناولها وحلها . ويزداد ارتباط بقائنا المشترك بوجود الأمم المتحدة .

ان السلم ، ونزع السلاح ، والأمن ، مفاهيم ترتبط ارتباطا وثيقا الى حد ان كل مفهوم منها يعتبر شرطا لازما لوجود غيره . ونحن بحاجة الى المشاركة والمسؤولية الجماعية لجميع بلدان المجتمع الدولي إن كنا نريد أن نعيش في عالم يسوده السلم والتعايش السلمي فيما بين الأمم . ونحن عندما نتكلم عن السلم ، لا نشير فحسب الى السلم فيما بين البلدان الكبرى ، أو فيما بين تلك البلدان والبلدان الصغيرة ، بل

نعني أيضا السلم فيما بين البلدان الصغيرة أنفسها . فبدون ذلك ، كيف يمكن لنا أن نطلب من الدول الكبرى أن تقيم السلم فيما بينها ؟

وبلدي ، الذي يعتبر نفسه عاملا من عوامل السلم والاستقرار في منطقته الجغرافية ، يشيد إشادة قلبية بحكومتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للأمل المتجدد في السلم الذي بعثه الانفراج في علاقاتهما ، في نفوس البشرية جمعاء ، ونحثهما على مواصلة جهودهما لدعم النتائج التي أحرزاها ولجعلها أمورا لا رجعة فيها .

ان السلم ، والاستقرار ووضوح الرؤية في العلاقات الدولية تعتبر كلها شروطا مسبقة لا بد من توافرها لإحراز التقدم والتنمية ، ومن أجل خلق عالم تسوده العدالة والحرية والازدهار المادي والمعنوي للإنسان .

لقد علمتنا الخبرات التي توافرت لدينا طوال ١٥ سنة مضت من الاستقلال الوطني مدى التعقيد الذي تتصف به عملية التنمية ، فهي عملية تتطلب جهودا محلية ، وتتطلب أيضا تعاونا دوليا مؤثرا وفعالا . واذا ما انتهجت البلدان الأقل نموا سياسات اقتصادية عملية وواقعية وعززت تنمية واستقلال مواردها الطبيعية بمهارة ، بات على المجتمع الدولي أن يكون قادرا على ضمان مساعدة قائمة على التخطيط وطويلة الأمد قابلة للاستمرار ويمكن التنبؤ بها .

يبين التخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في العالم الثالث ، ولاسيما في القارة الإفريقية ، العلاقة بين التنمية والسلم . فالسلم كيما يكون دائما وعالميا ، يجب أن يكون قائما على التقييم الصحيح والحل السليم لمشكلة التخلف .

والرأس الأخضر ، بوصفها من البلدان الافريقية الأكثر ضعفا ، لا تزال تتابع بقلق عميق الحالة في افريقيا . فعلى الرغم من الامكانيات الاقتصادية الهائلة للقارة ، تظل الحالة فيها حرجة ، وتترتب عليها آثار اجتماعية خطيرة ، ومنها المجاعة التي يروح ضحيتها مئات الآلاف من البشر .

تبين التجربة أن التنمية ، أولا وقبل كل شيء ، مسؤولية وطنية ، وأن الشعوب المعنية ينبغي عليها أن تشارك على نحو وثيق في عملية التنمية ، وأن على بلداننا أن تعيد النظر في سياساتها ، وأن تحسّن من أساليب الإدارة فيها وأن تقوم بإجراء الإصلاحات اللازمة بغية الاستفادة من مواردها الخاصة بها الى أقصى حد ممكن . ومن أجل تحقيق الرخاء المادي وضمان العدالة الاجتماعية لشعوبنا ، التي كانت ضحية لقرون من السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والحرمان ، تعيّن على كثير من البلدان الافريقية أن تعتمد استراتيجيات إنمائية من مخلفات الماضي ، أو تواصل سياسات اقتصادية قديمة لا تفي بمتطلبات ظروف البلدان التي تخلصت من الاستعمار حديثا .

ومن جانب آخر ، قد لا نكون استطعنا التوصل إلى الاليات اللازمة لتحفيز وتعبئة الطاقات الخلاقة لمواطنينا من أجل عمليات التنمية .

وقد تكون نتائج الشرخ الذي تعاني منه الهياكل التقليدية لبلداننا هي السبب الكامن وراء وهن العلاقات القائمة بين السلطة السياسية والمجتمع . في المرحلة الراهنة من حياة شعوبنا ، تتطلب أي عملية انمائية الحوار والتفاعل الدائم بين مصادر السلطة السياسية والمجتمع ، وتتطلب أيضا القدرة التقنية والكفاءة المهنية . ولا يزال الافتقار إلى الموارد البشرية الكافية في البلدان الافريقية المستقلة إحدى العقبات الرئيسية في نمو القارة . وأسباب ذلك معروفة جيدا وآثاره على الاقتصادات الافريقية واضحة اليوم للغاية .

على الصعيد الداخلي ، نعتقد أن الظروف الآن مهيأة للتنمية الاقتصادية ، شريطة أن يصاحب الجهود الوطنية تأييد دولي فعال وكبير . ففي سياق التكافل المتزايد لعالم اليوم ، ستقتضي تنمية افريقيا تعاون البلدان الصناعية من الناحية المالية والتكنولوجية .

ومن المعترف به عموما اليوم أن الديون الخارجية تمثل احدى العقبات الرئيسية في طريق النمو الاقتصادي لبلدان العالم الثالث . والحقيقة ، أن عبء الديون الخارجية ، الذي لم يعد يطاق ، هو السبب في تردي الاوضاع المعيشية لاغلبية بلداننا والصعوبات التي نتعرض لها في مجال اعتماد سياسات اقتصادية صحيحة . فبرامج التكيف الهيكلي والجهود الاخرى التي اتُفق عليها عملا على تعبئة الموارد الداخلية ، بما في ذلك الاستفادة من الاستثمارات بفعالية أكبر ، لم تحقق النتائج التي كانت متوقعة منها ، وكان السبب في ذلك مدفوعات خدمة الديون . لذا ، لابد أن يكون أي حل يوضع لازمة الديون حلا منصفا ومرنا ومتوجها صوب التنمية ، وأن يكون في الوقت ذاته قائما على أساس المسؤولية المشتركة والحوار السياسي الاوسع .

إن الحالة أبعد ما تكون عن وضوح المعالم ، فهي حالة معقدة ومرتبطة ارتباطا وثيقا بتدهور معدلات التبادل التجاري ، وهبوط أسعار المواد الخام ، وانخفاض

المعونة العامة للتنمية ، وارتفاع أسعار الفوائد ، وتذبذب أسعار الصرف ، والنقل الصافي لموارد البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ، وبخاصة عن طريق مدفوعات خدمة الديون . ونحن نقدر التدابير التي اتخذتها بالفعل بعض البلدان الدائنة لتخفيف العبء عن كواهل البلدان المدينة التي تواجه صعوبات خطيرة .

ينبغي لنا ، في سياق أي حل نتوصل اليه ، أن نراعي مراعاة كافية حاجات البلدان الصغيرة والضعيفة . ونحن نلاحظ ، مع الامتنان ، اسهام المجتمع الدولي الذي يستحق الثناء في عملية تنمية الرأس الاخضر .

ان التقدم الذي نشهده في مجال حماية حقوق الانسان يبين لنا أن الحرية أفضل اطار يكفل انطلاق طاقات الانسان الخلاقة . وفيما يخصنا ترتبط حقوق الانسان ارتباطا وثيقا بالتنمية . ولا يمكن حمايتها بمجرد إنهاء الحبس التعسفي أو بمجرد الاعتراف بالحق في حرية التعبير . كما أن حقوق الانسان لا تكون متمتعة بالحماية بينما الالاف يموتون جوعا في كل عام ، وفي حين تعيش آلاف أخرى في العديد من البلدان - حتى في البلدان المتقدمة - بلا مأوى لائق وبلا مساعدة في حالات المرض أو الشيخوخة . فتوفير الأسس المادية للحياة ، ورفع المستويات المهنية والثقافية ومستوى الوعي لدى الفرد هي وحدها التي تتيح ايجاد الظروف الكفيلة باحترام حقوق الانسان الاساسية واقامة مجتمع أكثر انسانية وعدلا .

من أهم المشاكل المثارة في الساحة الدولية حاليا والتي ننظر فيها خلال هذه الدورة مسألة البيئة والحاجة إلى حمايتها والحفاظ عليها ومسألة الصلة بين النمو الاقتصادي والتنمية والدفاع عن البيئة . وفي هذا المجال يظل تكافل البلدان والحاجة إلى تعزيز التعددية بغير حاجة إلى ايضاح .

والواقع أنه يبدو أن علامات تدهور البيئة الذي أدى إلى تغيرات مناخية ، وتردّي الجو وتقلص طبقة الأوزون قد أقنعتنا بالنهاية بالحاجة الماسة إلى اعتماد تدابير جماعية لوضع حد لهذا التدهور وتحسين الأوضاع الايكولوجية للحياة على الارض .

إن تردّي بيئتنا يحظى باهتمام خاص في الرأس الاخضر . فنظرا لموقعنا في منطقة تتعرض للمناخ الصحراوي القاسي للصحراء الكبرى ، تعين علينا أن نخوض كفاحا مريرا ضد هجمات الطبيعة بمكافحة آثار الجفاف والتصحر ، بينما نضع في الوقت ذاته برنامجا طموحا لزراعة الغابات . هذا هو اسهامنا في تحسين البيئة العالمية ، وسوف تعظم فائدته إذا ما قُدِّمت الينا مساعدة دولية أكبر .

فنحن يحدونا الأمل في أن يساعدنا المجتمع الدولي ، ولا سيما مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة المزمع عقده في عام ١٩٩٢ ، على ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل ، لأن التغيرات في المناخ والتصحر ، وتقلص طبقة الأوزون ، وتلوث الجو تهدد أرواحنا جميعا تهديدا خطيرا وتتطلب تدابير كافية وفعالة ، بالاضافة إلى تعاون دولي فعال ، تحت رعاية الامم المتحدة .

وبالنظر إلى المعاناة الانسانية والفقر وتشريد السكان واليأس الناجم عنه ، لا نستطيع أن نظل غير مكترثين للوضع الصعب والهش الذي يعيش فيه ملايين من اللاجئين والمشردين في مختلف بقاع العالم . وفي افريقيا ، وبصفة خاصة في الجزء الجنوبي من القارة ، يعتبر الوضع خطيرا للغاية بالفعل . ويلزم بذل جهود حثيثة لتخفيف معاناة آلاف البشر الذين باتوا ضحايا لعدم الاستقرار في المنطقة .

ونحن نقدر كل تقدير العمل الجدير بالثناء الذي يقوم به مفوض الامم المتحدة السامي للاجئين والاسهامات التي قدمتها البلدان المضيفة والمجتمع الدولي من أجل تخفيف معاناة هذا العدد الكبير من الضحايا . بيد اننا نرى أن هذه المشكلة لا يمكن حسمها نهائيا إلا بالقضاء على الاسباب الكامنة وراءها والناجمة عن الآثار المجتمعة للتمييز العرقي والثقافي والديني والعنصري والسياسي وغير ذلك من أشكال التمييز .

المسألة الاخرى التي تشغلنا هي الحاجة الملحّة إلى وضع حد للاتجار بالمخدرات واستخدامها غير المشروع ، اللذين وصلا إلى أبعاد خطيرة بات من الصعب للغاية التحكم فيها . وبسبب الآثار الضارة لاستخدام المخدرات ، مع ما ينجم عنه من زيادة في معدل الجرائم ، يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا منسقة لمكافحة هذه الكارثة ،

التي تعد جريمة حقيقية ضد الانسانية . ولذلك ، نؤيد جميع الجهود الرامية إلى محو هذا الوبال من على وجه الارض .

وفيما يتعلق بالجنوب الافريقي ، يبدو لنا أنه بعد النضال الطويل والمرير الذي خاضه شعب ناميبيا من أجل استقلال بلده ، الذي تحتله جنوب افريقيا بصورة غير مشروعة ، وصلنا في النهاية إلى لحظة حاسمة نتيجة للتقدم المحرز في عملية تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويحدونا الامل أن تؤدي هذه العملية ، فور التغلب على المشاكل الاولية ، إلى اجراء انتخابات حرة ومنتظمة حقا في تشرين الثاني/ نوفمبر تتوج باستقلال ناميبيا . واننا لمقتنعون بأن جنوب افريقيا ، الموضوعة الآن مصداقيتها في ناميبيا في كفة الميزان ، ستتمكن من الامتثال بصورة دقيقة للجدول الزمني والشروط الاخرى الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي سيكون تنفيذه نصرا للجميع : لشعب ناميبيا ، وللقارة الافريقية ، وللمجتمع الدولي عامة ، وللامم المتحدة بوجه خاص .

والمسألة الجوهرية الاخرى التي يجب على المجتمع الدولي أن يتناولها هي الحاجة الى المثابرة على البحث عن السبل والوسائل اللازمة لايجاد الظروف التي ستيسر القضاء على الفصل العنصري وتسرع بهذا القضاء وتؤدي الى ايجاد مجتمع عادل وديمقراطي ومتوازن ومتعدد الاعراق في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد نشجع جميع القوى المناهضة للفصل العنصري وجميع الذين يؤيدون ، داخل جنوب افريقيا وخارجها على حد سواء ، التغيير ومواصلة زيادة الضغط على نظام بريتوريا لإرغامه على الدخول في مفاوضات مع الممثلين الشرعيين لشعب جنوب افريقيا بغية فك الفصل العنصري وابرام اتفاق على التدابير اللازمة لتغيير البلد الى دولة ديمقراطية لا عنصرية . وفي المجتمع الجديد ، الذي سيستفيد فيه الجميع من نفس الحقوق السياسية بصرف النظر عن العرق أو الثقافة أو اللون أو العقيدة ، يجب أن يتمتع جميع الناس بحقوق الانسان والحريات الاساسية والحريات المدنية المعترف بها دوليا .

بناء على ذلك ، وفي اطار استراتيجية القضاء على الفصل العنصري ، الذي هو مصدر قلق واهتمام للمجتمع الدولي والبلدان الافريقية بصفة خاصة ، ثمة رسالة أمل وثقة ينبغي أن تعطي سببا للجميع للكفاح من أجل إحداث التغيير . وينبغي أن توجه تلك الرسالة صوب القوى التي تؤيد التغيير وكذلك تلك التي تعارضه ، صوب البلدان الافريقية والقوى المناهضة للفصل العنصري في بقية أنحاء العالم . وهذا تحد كبير يواجه الآن افريقيا والمجتمع الدولي . وبالتصدي لهذا التحدي سنتخذ خطوة كبيرة صوب تجنب وقوع مزيد من العنف وتعزيز السلم والامن الدولي .

وفي هذا السياق اتخذت جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية موزامبيق الشعبية تدابير شجاعة للسماح بعودة السلم والاستقرار الى بلدينا الشقيقين . ونحن على يقين من أن المجتمع الدولي بأكمله ، انطلاقا من احترام الحقوق السيادية لهذين البلدين ، سيؤيد هذه الجهود التي يتمثل هدفها الوحيد في التوصل الى الحوار والتفهم والسلم .

من سمات العلاقات الدولية المعاصرة نشوء دول صغيرة على المسرح العالمي ، ومعظم هذه الدول برز الى الوجود عبر الاعوام العشرين الماضية نتيجة لعملية إنهاء الاستعمار التي تمت بصورة ناجحة تحت رعاية الامم المتحدة . ومعظم هذه الدول صغيرة الرقعة وقليلة السكان ومحدودة الموارد والنفوذ السياسي ، ولديها قوات عسكرية

قليلة وامكانات اقتصادية متواضعة . إن العديد من الدول الصغيرة جزرية ضعيفة . وهي ذات احتياجات محددة يجب تقييمها ومعالجتها على النحو الصحيح بغية ايجاد الحلول اللازمة لمشاكلها .

من الناحية السياسية والاستراتيجية ، تتجه هذه الدول صوب تأييد الحياد . والمشاكل الهيكلية الناجمة عن أبعادها الطبيعية وعدم استقرارها الناجم عن اعتمادها على الغير تتطلب بيئة مستقرة يقوم المجتمع الدولي فيها بدور هام لحماية أمنها والمساعدة على تنميتها ، وبذلك يوفر الظروف التي يمكنها فيها أن تواجه مصائرها وأن تسيطر عليها بثقة ، وفعالية أكبر وبقدرة أكبر على التنبؤ .

ويمكن أن تضطلع الدول الصغيرة بدور مفيد في العلاقات الدولية وذلك على وجه التحديد لأنه ليس لديها المصالح المتعددة ولا الطموحات الاستراتيجية المتواجدة لدى الدول الأكثر قوة وبذلك يمكنها أن تسهم اسهاما ايجابيا في السلم والأمن الدوليين .

لا نريد أن نختتم هذا البيان دون الاشارة الى ظاهرة أخرى تؤثر على الدول الصغيرة ، ألا وهي مسألة الاقليات العرقية والثقافية التي ازدادت حدة في الأوقات الأخيرة . وبوصفنا بلدا صغيرا في مجتمع متنام يضم ما يقرب من ١٥٠ دولة من مختلف الأحجام ودرجات القوة والامكانات والأهداف الاقتصادية ، لدينا حس قوي جدا بمسألة الأقليات العرقية والثقافية التي غالبا ما تنكر حقوقها وضمانات هذه الحقوق . ولهذا فإننا نرفض أي شكل من أشكال التمييز العنصري والاجتماعي وندافع عن النظام القانوني الدولي في العالم المتعدد الأعراق والمتعدد الثقافات الذي ينبغي أن يوفر ضمانات واسعة ويكفل هذه الحقوق للجميع .

وعلى الرغم من التقدم الهائل المحرز في مجال حقوق الانسان ، فإن الحماية الفعالة للحقوق الأساسية للأقليات واحترام هذه الحقوق مجال ما برح صوتنا وأعمالنا فيه تنتهك وتفشل بصورة مأساوية . ولهذا فإننا في الرأس الأخضر نشعر بقلق عميق إزاء الأحداث الجارية في مختلف مناطق العالم التي تنتهك فيها حقوق الاقليات العرقية انتهاكا صارخا ومنتظما . إن الثروة الروحية للجنس البشري تكمن في تنوعه العرقي والثقافي . وعندما تقمع ثقافة أقلية أو يتهدد وجودها ، فإننا جميعا نخسر لأن هذا

يشكل اعتداء على الحقوق الاساسية للانسان ؛ وعندما تخمد ثقافة أو تختفي ، فإن هذه تكون خسارة لا تعوض . إن الاقليات العرقية والثقافية تستحق الحماية التامة من جانب الامم المتحدة والمجتمع الدولي عموما .

إن الرأس الاخضر ، بوصفها بلدا محبا للسلم يسعى شعبه صوب التنمية وبوصفها أمة تشكل جزءا لا يتجزأ من أسرة الامم المتحدة ، ستواصل الاسهام على المستوى الوطني والاقليمي والدولي في تشجيع وإعمال مثل العدالة الاجتماعية وتعزيز الاخوة فيما بين الشعوب ، وتهيئة الظروف اللازمة لرخاء ورفاه الجميع ، في جهد عالمي مشترك لكفالة احترام حقوق الانسان وحقوق الشعوب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ، أشكر رئيس وزراء جمهورية الرأس الاخضر على البيان الهام الذي أدلى به .

اصطُحب السيد بيدرو فيرونا بيريس ، رئيس وزراء جمهورية الرأس الاخضر ، من المنصة .

السيد ماليلي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : باسم وفد جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية ، يسرني أن أتوجه اليكم ، سيدي ، ممثل الامة الافريقية الصديقة ، بتهانئنا على انتخابكم لمنصب رئيس الدورة الحالية للجمعية العامة . كما أود أن أتقدم بالتهانئ للامين العام للامم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على جهوده والتزامه بتعزيز دور الامم المتحدة في التصدي للمشاكل الحادة لعصرنا في قضية السلم والامن .

إن الوفد الالباني ، شأنه في ذلك شأن وفود الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، قد حضر الى هذه الدورة للجمعية العامة برغبة مخلصة في ضم جهوده الى جهود الدول الاخرى من أجل تحسين المناخ الدولي وتعزيز الامن الدولي . وما من شك في أن المناقشة الصريحة والبناءة والخالية من التحفظات والمفاهيم المسبقة بشأن التطورات العالمية الراهنة من شأنها أن تسهم في إنجاح هذه المناقشة* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) .

ويعتقد الوفد الالباني أن الحالة الدولية في الوقت الراهن معقدة . فالتطورات في عدد كبير من الحالات متناقضة لانها مائعة وغير مستقرة . وهي تتسم في بعض المناطق بتخفيف حدة التوتر وبزيادتها في مناطق أخرى ، بينما تقترن تسوية مشكلة ما في منطقة معينة بنشوء مشاكل وتفاقمها في منطقة أخرى . وقد أدى الحوار السياسي الجاري حاليا بين الدولتين العظميين الذي تم الإعراب عنه بشكل ملموس في اتفاقاتهما على عدد من التخفيضات الطفيفة في الاسلحة أو فيما اتخذتاه من خطوات للقضاء على بعض بؤر التوتر الاقليمية ، الى تخفيف نسبي في حدة التوتر . إلا أن الجهود تبذل بشكل متكرر لتصوير ذلك على أنه تغير نوعي في العلاقات الدولية الحالية أو على أنه اتجاه لا رجعة فيه نحو السلم والامن الدوليين ، وبداية عصر جديد . ولكن تجربة الماضية والتطورات الحالية تضطرنا الى التسليم بأن انفراج التوتر الحالي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ليس في حد ذاته ضمانا بزوال خطر الحرب . إن التدخل في شؤون الغير الداخلية يتزايد اليوم تحت مختلف الذرائع ويهدد بإخلال التوازن ، وما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن حسابها .

إن ألبانيا تؤيد تحسين المناخ وتخفيف حدة التوتر في اوروبا . وهي تنادي بالسلم وبتعزيز الامن في قارتنا . إن الاراء حول هذه المشاكل والسبل المؤدية الى حلها قد تختلف من دولة لاخرى ، ولكن الامر الاساسي هو أن تساعد السياسة التي تنتهجها كل دولة والاجراءات المحددة التي تتخذها على بلوغ ذلك الهدف . ونحن نرى أن ألبانيا ، باتباعها سياسة مستقلة تماما وبعيدة عن جميع التكتلات وبعدم السماح بوجود قواعد أو قوات أجنبية على أراضيها ، عملت ومازالت تعمل على خدمة قضية الامن والسلم في اوروبا .

وفي ميدان نزع السلاح أيضا مازالت الاتفاقات بين الدولتين العظميين في حدها الادنى ، ولم تؤثر بعد في الترسانات الهائلة من كل أنواع الاسلحة التي في حوزتهما . أما الإعلان عن اقتراحات واقتراحات مضادة مثيرة للإعجاب تتعلق بتخفيضات كبيرة تصل الى ٥٠ في المائة من الاسلحة الاستراتيجية ، فلا يمكن أن يخفى سباق التسلح المتواصل

أو انتاج الاجيال الجديدة المتزايدة التطور والتعقيد من الاسلحة . وقد بلغت هذه الحقيقة الآن حدا يكفي لان نقول إن الخط الفاصل بين أخطار الاسلحة النووية وأخطار الاسلحة التقليدية كاد أن يتلاشى . ونحن نعتقد أن مشاكل نزع السلاح يمكن التصدي لها ووضعها على الطريق الصحيح المؤدي الى الحل من خلال الجهود والاجراءات الجماعية والفردية لجميع الدول .

وفي وقت يتواصل فيه سباق التسلح وتستمر فيه بؤر التوتر والازمات ، تستدعي مصالح السلم اعتماد تدابير فعالة تستهدف نزع السلاح وتفكيك التكتلات السياسية والعسكرية وإزالة القواعد الاجنبية وعودة الجيوش الاجنبية الى حدودها الوطنية ووقف جميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

إن الدول العظمى تطلع علينا من وقت لآخر بنظريات ومذاهب سياسية جديدة ، وبأفكار ونماذج تسعى الى فرضها على الآخرين ، وتعرضها بوصفها معايير دولية تقريبا لتطوير العمليات الديمقراطية ، وتحاول ترسيخها بطريقة أو أخرى بوصفها شروطا مسبقة في العلاقات بين الدول . وترى ألبانيا أن الشعوب والدول يجب أن تكون حرة في اختيار سبلها الخاصة لتحقيق تنميتها السيادية والحفاظ على هويتها الوطنية والقيام بدورها الصحيح في مسار الاحداث العالمية .

ومافتئت ألبانيا تنادي بترسيخ الديمقراطية في العلاقات الدولية بما يسمح لجميع الدول كبيرها وصغيرها أن تسمع صوتها . ومن هذا المنظور تزداد أهمية دور الامم المتحدة في الشؤون الدولية . وكما أكدت التجربة في السنتين الماضيتين أو السنوات الثلاث الماضية . فإن التزام الامم المتحدة بحل مشاكل حساسة معينة يبين مدى ما يمكن أن يكون لها من إمكانات وأهمية عندما تؤدي دورها الصحيح وفقا للميثاق . ونعتقد أنه لا يجوز ترك مناقشة مشاكل عصرنا الهامة لدائرة ضيقة من الدول أو لحوار بين الدول العظمى ، بل يجب طرحها على الامم المتحدة . وهذا من شأنه أن يؤكد ثقل المجتمع الدولي وسلطاته .

وما من شك في أنه من صالح المجتمع الدولي أن يتجنب الأزمات والصراعات الاقليمية لأنها تشكل بؤرا للتوتر يذكي لهيبها آخرون ويسخرونها ضد مصالح الشعوب . وبالتالي فإن الأطراف المتورطة في هذه الصراعات والأزمات والمعنية بها مباشرة هي التي ينبغي أن تضطلع بدور حاسم في تسويتها ، لا القوى الخارجية . أما الحلول قصيرة الأجل ، ولاسيما تلك المفروضة من الخارج ، فلا يمكن أن تدوم . وفي رأينا أن صيغة "المصالحة الوطنية" التي يجري استخدامها تحت وصاية الدول العظمى تترك الباب مفتوحا على مصراعيه أمام التدخل وزعزعة الاستقرار - مثلما حدث في أفغانستان . وخدمة لمصلحة السلم والتنمية المستقلة يجب وضع حد للتدخل في امريكا الوسطى وجنوب شرقي آسيا . ويجب أن تكون حلول المشاكل متسقة مع تطلعات الشعوب المعنية . وبالمثل ، يجب ألا يمنع الشعب الكوري من تحقيق إعادة توحيد وطنه بمنأى عن التدخل الخارجي .

إن ألبانيا ، بوصفها بلدا من بلدان البحر الأبيض المتوسط ، ترى أن أية خطوة من شأنها تهيئة مناخ سياسي مؤات في البحر الأبيض المتوسط تتطلب سحب أساطيل الدول العظمى وسفنها الحربية . من شأن هذه الخطوة أن تساعد على تحويل البحر الأبيض المتوسط الى بحر سلم وصداقة بين شعوب البلدان المطلة عليه ، وجسر للتعاون مع مناطق العالم الأخرى .

عندما نتكلم عن البحر الأبيض المتوسط لا يسعنا إلا أن نفكر في لبنان الذي يعيش مأساة حقيقية ، والذي فرضت عليه اسرائيل وقوى الرجعية حربا طويلة بين الأشقاء بكل ما تترتب عليها من عواقب شديدة الخطورة . وللشعب اللبناني ذاته أن يحقق وحدته الوطنية على أساس سيادته الكاملة . إن الشعوب العربية في الشرق الأوسط مافتئت تكافح منذ بضعة عقود ضد العدوان الامبريالي الصهيوني . وفي هذا الكفاح يبرز النضال البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني شاهدا حيا على الجهود الدؤوبة التي يبذلها شعب باسل لا يمكن قهره بالعنف أو الدبابات ذو المذابح الجماعية التي يرتكبها المعتدي ضده .

إن شعب ألبانيا وحكومتها يشعران دائما بالتعاطف مع الشعوب العربية الشقيقة ونضالها العادل . ونحن نعتبر إعلان الدولة الفلسطينية والاعتراف الدولي بها تطورا هاما جدا يوفر إمكانات أكبر لتسوية تلك المشكلة الاساسية في الشرق الاوسط . إن انتفاضة الشعب الفلسطيني التي استمرت في الاراضي المحتلة طيلة ما يقرب من عامين تحظى بدعم الشعب الالباني غير المشروط باعتبارها كفاحا مشروعا . كما أن الشعب الالباني يحيي الخطوات الإيجابية المتخذة لتعزيز وحدة العالم العربي التي يعتبرها عاملا حاسما في التسوية العادلة للمشكلة الفلسطينية ، ولازمة الشرق الأوسط كلها .

وفي ظل خلفية التطورات والجهود المبذولة لتحقيق تسويات سياسية للنزاعات وبؤر التوتر ، لا يمكن لاتفاق وقف إطلاق النار في أنغولا والاتفاق على منح الاستقلال لناميبيا إلا أن يكون لهما أثر ملحوظ على الحالة الشاملة في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية . والوفد الالباني يدين العنف والجرائم التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا الذي يواصل الإصرار على سياسته الاستعمارية البغيضة المتمثلة في التمييز العنصري .

إن الشعب الالباني يؤيد البلدان الافريقية في كفاحها العادل ضد الاستغلال الامبريالي الاستعماري الجديد . ونحن نؤيد جهود منظمة الوحدة الافريقية لتعزيز وحدتها تأييدا لكفاح الشعب الازاني لإنهاء نظام الفصل العنصري الكريه في جنوب افريقيا ، الذي يعد مفارقة تاريخية في العالم الحديث تشكل تحديا للبشرية جمعاء .

وإذ نلتفت الى الوراء لنرى تطورات الاحداث في العالم منذ الدورة الماضية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، نشهد تكثيفا للخلافات داخل عدد من البلدان تتجاوز نتائجها السلبية الحدود الوطنية بكثير . إن الدول المتعددة القوميات ، التي تعد حقيقة في عالم اليوم ، لا يمكنها أن تتكلم عن الديمقراطية الحقيقية مادامت لا تحقق علاقات ديمقراطية بين الامم والقوميات والاقليات التي تتشكل منها . وإذا ما شوهد اليوم تأزم في العلاقات بين الاعراق المختلفة ، فإن هذا يبين أن المسائل العرقية أو الوطنية في تلك الدول لم تعالج بالطريقة المناسبة .

لقد كان رأي ألبانيا دائما أن الاقليات ، أيا كانت ، ينبغي أن تتمتع بحقوق متساوية مع بقية سكان البلد ، وذلك تمشيا مع أحكام القانون الدولي . كما أننا لانزال نرى أنه ينبغي أن تكون الاقليات عوامل هامة للتقارب والصداقة بين الشعوب والدول .

ومؤخرا بدأت عملية تعاون بين بلدان البلقان . وتلا اجتماع وزراء خارجية دول البلقان الذي عقد في العام الماضي عدد من الانشطة الاخرى ذات الطابع السياسي والاقتصادي والعلمي والفني . وتشكل تلك العملية اتجاها إيجابيا يبين المصالح

الأساسية لشعوب شبه الجزيرة وقضية السلام في المنطقة وفي أوروبا كلها . إن شعوب شبه جزيرتنا تتطلع وتحتاج الى السلام والتفاهم ، التعاون والصداقة ، ولا تتطلع أو تحتاج الى زعزعة الاستقرار أو الى العداء المتبادل .

وستعمل الحكومة الألبانية دون كلل على ضمان عدم وقف تلك العملية ، بل تقدمها وتعزيزها . ونأمل كما نرغب في أن تحذو البلدان البلقانية الأخرى نفس الحذو ، وأن تتغلب على بعض التطورات الأخيرة التي تتعارض مع روح التفاهم والالتزامات المقطوعة في سياق التعاون البلقاني .

إن ألبانيا لم تتدخل أبدا - كما أنها لا تعتزم أن تتدخل - في الشؤون الداخلية لدول أخرى . ومع هذا ، فإن بلادي ، بدافع من اهتمامها المخلص بتعزيز التعاون والثقة البلقانيين ، وكذلك بدافع الإحساس بالعدالة الأخلاقية وعلى أساس اعتبارات ديمقراطية وإنسانية أخرى واردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي صكوك دولية أخرى ، لا يسعها إلا أن تذكر الأحداث المأساوية التي حدثت في "كوسوفو" في ربيع هذا العام ، وكذلك الاضطهاد الذي تعرض له الألبانيون وحقوقهم الديمقراطية الوطنية ، وهي أحداث مستمرة اليوم وتعد تحديا لجميع معايير الحرية والديمقراطية والتحرر الاجتماعي والثقافي . وألبانيا حكومة وشعبا - جنبا الى جنب مع الرأي العام العالمي بما في ذلك رأي دوائر يوغوسلافية هامة - أدانت ، ولاتزال تدين ، قتل وسجن مئات الآلاف من الألبانيين الذين يطالبون بالمساواة وبنفس الحقوق التي يتمتع بها مواطنون رفقاء في دولتهم الاتحادية ، ويطالبون أيضا بالاحتفاظ باستقلالهم الذاتي ولغتهم وتقاليدهم الثقافية والوطنية .

قد تصدر أوراق بيضاء أو كتابات صفراء ، ولكنها لا يمكنها أن تبرر كون القانون في "كوسوفو" تفرضه الدبابات ورجل الشرطة ، أو أن تبرر ، في أعقاب التعديلات الدستورية ، خفض عدد المدارس الألبانية واضطهاد المثقفين والشباب في كوسوفو . والتمييز المزعوم ، الذي يشكل في الواقع عزلا ، ومقاطعة أخلاقية واقتصادية وسياسية غير انسانية لم يسبق لها مثيل ، لايزال يؤثر على أشهر المثقفين ، والأكاديميين والمدرسين نزولا حتى أطفال المدارس أنفسهم .

لقد كانت ألبانيا ولاتزال معنية بشكل مباشر بضمان استقرار الحالة في يوغوسلافيا ، نظرا الى أن حرية واستقلال البلدين لكليهما مرتبطان بعضهما ببعض . وأي شر يقع في بلد يؤثر على الآخر . وتطبيع الحالة في "كوسوفو" ، والتحرر الوطني والاقتصادي للألبانيين في يوغوسلافيا ، حيث يشكلون كيانا من حوالي ثلاثة ملايين من السكان ، والاعتراف بمساواتهم في الحقوق مع المجموعات الوطنية والقوميات الأخرى الداخلة في الاتحاد ، كل ذلك من شأنه أن يؤدي الى تقوية يوغوسلافيا نفسها .

إن مصالح شعوب المنطقة تتطلب التغلب على تركة الماضي المريرة ، وعدم إضافة صعوبات جديدة ؛ وبالفعل ، ينبغي بذل جهود حقيقية لتحسين المناخ الودي وتعزيز التعاون المثمر .

وكما أعلن من قبل ، سيعقد في خريف العام المقبل الاجتماع الثاني لوزراء خارجية دول البلقان في ألبانيا . ونحن نرغب في أن يمثل ذلك الاجتماع الهام مرحلة جديدة وأكثر تقدما في عملنا صوب التعاون المتعدد الأطراف وعلاقات حسن الجوار القوية ، وذلك عن طريق جهود جميع دول المنطقة المتضافرة في مواجهة حقائق العصر . ونحن متأكدون أن الحالة ستكون على هذا النحو . ونعتبر حسن الجوار التعبير عن الالتزامات المتبادلة وعن رغبة ومصالح شعوبنا وبلداننا في العيش في سلام وصداقة كل مع الآخر .

وألبانيا ، التي أخذت على عاتقها مخلصة إتمام عملية التعاون البلقاني ، تعتبرها بديلا واقعيا من أجل تعزيز السلام في المنطقة . وتعتبر أن دول البلقان ، باعتبارها جزءا من أوروبا ، وقد عانت هذه الدول الكثير من العداء والاضطرابات والحروب ، تحتاج الى السلام والهدوء والاستقرار اليوم أكثر من ذي قبل حتى تتغلب على الماضي المرير وتخلف المنطقة النسبي مقارنة بسائر القارة ، وكذلك حتى تعبر عن اهتمام منطقتنا بتطوير عمليات أوروبية إيجابية تتلاءم مع السلام ، وبإسهامها في ذلك التطوير .

ثمة جانب هام لإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية نشعر به اليوم شعورا متزايد القوة وهو العلاقات الاقتصادية على النطاق العالمي . فالظلم في التبادل التجاري وفرض تدابير حمائية وحواجز جمركية والاستخدام الواسع النطاق لآلية الدين من جانب البلدان الصناعية المتقدمة النمو أدت الى توسيع الفجوة الاقتصادية بين هذه البلدان والبلدان النامية . ووجود هذه الحالة وتفاقمها يؤثران تأثيرا مباشرا على استقرار العلاقات الدولية التي أصبحت العلاقات الاقتصادية فيها أكثر من أي وقت مضى مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بالعلاقات السياسية .

ليس من السهل أن نفهم النداء بالانفراج وبتعزيز الأمن الدولي في الوقت الذي تزداد فيه بعض البلدان الصناعية غنى باستغلال البلدان النامية ، ضمن بلدان أخرى ، بينما تزداد البلدان النامية فقرا يوما بعد يوم . وفي هذه الأيام وبعد أن أصبحت قضية حقوق الانسان محل الاهتمام ، وأصبحت قضية حساسة الى درجة أنها أصبحت ذات طابع سياسي حاد حتى في حالات تتعلق بأفراد ، هل يمكن للمرء أن يضع حقا ثقته في هذا الاهتمام المعرب عنه عندما لا يلتفت الى مصير الملايين من البشر في مختلف أنحاء العالم ، الذين تتهددهم المجاعة ؟ إن مطالب البلدان النامية - التي يشار إليها أحيانا كثيرة ب "نادي الفقراء" على الرغم من أنها تشكل الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، بالمساواة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مطالب مشروعة ويجب الاستماع إليها والسعي الى إيجاد حلول صحيحة لها .

إن الاتجار غير المشروع بالعقاقير واساءة استخدامها يشكلان مشكلة اجتماعية وشرا اجتماعيا بالنسبة لبلدان كثيرة . وهذه الظاهرة لم تحدث أبدا في البانيا ولا تحدث بها الآن . فبالإضافة الى التقاليد السليمة والتدابير التعليمية ، تفرض الدولة ، عن طريق القوانين الصارمة ، عقوبات شديدة على الاستعمال غير المشروع للمخدرات ، وعلى تملكها وبيعها . وفي نفس الوقت ، اتخذت ألبانيا خطوات لمنع الاتجار بالمخدرات داخل أراضيها . ونحن نعتقد بأن مكافحة المخدرات لا ينبغي أن تستخدم غطاء لمخططات سياسية معينة .

لقد أصبحت المشكلات البيئية في وقتنا هذا حادة للغاية ، ويتزايد باستمرار الخطر الناشئ عن تلوث البيئة . وثمة حقيقة مؤكدة هي أن أشد الاضرار البيئية خطورة الناشئة عن تلوث البيئة على المستوى العالمي ، تسببه البلدان الشديدة التصنيع التي هي أكبر مستهلك ومُصنع للمواد الخام . وفي هذا الصدد يزداد القلق عندما يدرك المرء أن بعض تلك البلدان تلقي نفاياتها التكنولوجية ، وبعضها يتضمن مواد مشعة ، في البلدان النامية .

إن البانيا التي تهتم اهتماما بالغا بحماية البيئة داخل أراضيها بما في ذلك منطقة الادرياتيكي تشترك مع البلدان الاخرى التي تطالب بحق بأن يلتزم أشد الاشخاص مسؤولية عن تلوث البيئة بتحسين الحالة وحل المشكلة .

وبالنسبة للشعب الالباني الذي كافح قرونا طويلة من أجل أراضيه وحريته وبقائه لان صيانة الاستقلال والسيادة الوطنية الكاملة أمران مقدسان . ونظرا الى أن مبدأ الاستقلال هو أساس سياسة البانيا فإنها تسهم في نفس الوقت إسهاما متواضعا في قضية السلم والامن . وتقيم علاقات ودية ومثمرة وعادلة مع الغالبية العظمى من البلدان ، وتحافظ على هذه العلاقات . ولهذا شعرت بلادي على الدوام أنها جزء نشط لا يتجزأ من المجتمع الدولي .

إن واقع الحال في البانيا في الـ ٤٥ سنة التي مضت منذ تحريرها ، والتغيرات والتقدم في مجالات عديدة هي الحصيلة السعيدة للمسار الاشتراكي الذي اتبعته . وحقيقة أن عدد السكان تضاعف ثلاث مرات في تلك العقود الاربعة ، وإن متوسط عمر الفرد زاد من ٣٨ سنة عند التحرر الى ٧٢ سنة اليوم ، دليل على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية البعيدة المدى التي حدثت في بلادي .

وعلى الرغم من المنجزات التي حققها شعب البانيا بعمل يديه وعرق جبينه فإننا ندرك تماما أننا لم نصل الى نهاية الطريق ، والامر المهم هو أننا على اقتناع بأن الطريق الذي نسلكه طريق سليم يتيح أمامنا آفاق التقدم المستمر .

وفي الوقت الذي نتمنى فيه أن يجري عمل هذه الجمعية بروح بناءة ، فإننا لن ندخر جهدا في الإسهام في تحقيق هذا الهدف .

السيد ريكاردو غارسيا (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : من دواعي الشرف والسرور العظيمين بالنسبة لي أن أعود الى هذه المنصة في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة وأن أتكلم بالنيابة عن بلدي ، الجمهورية الدومينيكية .

ومما يبعث على الارتياح الكبير لي أيضا أن أنقل الى السيد يوسف نانفين غاربا التهانئ الحارة للحكومة الدومينيكية ولوفد بلادي بصفة خاصة على انتخابه بجدارة لتولي رئاسة هذا المحفل العظيم . إنني أتطلع بثقة الى نجاحه الكامل في هذه المهمة الحساسة ، فهو دبلوماسي محنك وماهر من منطقة تجتاز عملية مستمرة من النمو والتطور ، وهذه حقيقة يمكن ملاحظتها في أهمية ونطاق الاتفاقية المبرمة بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية والدول الافريقية ودول الكاريبي ودول المحيط الهادئ والمعروفة باتفاقية لومي ، وفي التقدم الذي نتابعه في بلادنا بقدر كبير من الاهتمام وبإحساس عظيم بالتضامن . إن صفاته الشخصية الممتازة خير ضمان بأن أعمال هذه الدورة ومداولاتها ستوجه بالتروي الواجب لبلوغ الاهداف السامية . وفي هذا الصدد يمكنه الاعتماد على تعاوننا الاكيد .

هذه فرصة مناسبة لأن أعرب عن تقديرنا العظيم للسيد دانتي كابوتو الارجنتيني الامين البارز الذي أدار أعمال الدورة الماضية بامتياز .

وفي هذه المناسبة الرسمية نود أن نسجل تقديرنا الكبير للأمين العام لمنظمتنا ، السيد خافيير بيريز دى كوييار وإعجابنا الكبير به على جهوده الدؤوبة والقيمة وحسنة التوقيت من أجل تعزيز السلم والتفاهم بين شعوب ودول العالم .

وفي بداية بياني أود أن أشكر الممثلين على اهتمامهم برسالة حسن النوايا الصادقة التي أبعث بها من جزء من العالم طلب اليه أن يؤدي دورا رئيسيا منذ لحظة وصول كريستوفر كولومبس أمير البحر ذو البصيرة الواسعة الى العالم الجديد ، ذلك الحدث الرائع الذي غير مسار التاريخ .

وتشرفت جزيرة اسبانيولا بأن تكون عاصمتها سانتو دومينغو مقر أول مؤسسات ادارية ودينية وثقافية وعلمية واقتصادية في القارة الامريكية .

ومن هذا الالتقاء للثقافات والمجموعات العرقية والعادات والتقاليد في جزيرة اسبانيولا ، ارتفعت الاصوات الاولى دفاعا عن الاعراق الاصلية التي وضعت مفهوما قانونيا جديدا للمساواة والعدالة بين البشر ، عن طريق قانون الامم وبمقتضاه يمكن للمرء أن يجد الاصول الحقيقية للقانون الدولي الحديث ، ومن ثم الاصول البعيدة للهيئات الدولية المخصصة لضمان الاحترام والفاعلية لحقوق الانسان المتأصلة .

في تلك المنارة الميمونة ، في هذه الهيئة الرفيعة الممثلة جميع دول العالم فيها بسماتها الخاصة ، نجتمع مرة أخرى في رحلتنا السنوية الطويلة سعيا من أجل السلم . بيد أن هذا المثال الاعلى ، الذي يصعب كثيرا التعبير عنه بعبارات محددة ، لا يمكن تحقيقه بالكامل إلا عن طريق حوار شامل وثابت ومريح ودال على الاحترام بغية وضع نهاية للإرهاب والإتجار بالمخدرات في أي شكل وتحت اية ذريعة .

ومن الطبيعي أن أي تعهد موجه صوب الحد من سباق التسلح وإزالة الاسلحة الفتاكة ينبغي النظر إليه باعتباره نموذجا مشجعا يبعث على الارتياح . وهذا هو الحال فيما يتعلق بالاتفاق على إزالة الاسلحة الاستراتيجية المعقود بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، الذي أعلن عنه على نحو مشترك كل من وزير خارجية

الولايات المتحدة جيمس بيكر ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي ادوارد شيفاردنـــادزي . وينبغي أن ننوه تنويها خاصا الى الخطة المقترحة في الدورة الحالية للجمعية العامة من جانب رئيس الولايات المتحدة ، السيد جورج بوش بتخليص الارض من ويلات الحـــرب الكيميائية ، وهو اقتراح رحب به الاتحاد السوفياتي . وهذه الخطوات الإيجابية التـــي تكشف عن إرادة الدولتين العظميين لخفض أسباب التوتر والخلاف سيكون لها أثر مـــؤات على السياسة العالمية في السنوات القادمة .

مرة أخرى أود أن أذكر بأن الجمهورية الدومينيكية ، وهي دولة كاريبيـــة ، تدرك أن تنميتها مرتبطة ارتباطا لا انفصال عنه بتنمية جارتها هايتي والبلـــدان الاخرى في المنطقة . إن تجارتنا مع هذه البلدان محدودة على الرغم من الروابـــط الجغرافية والعرقية والتاريخية والاقتصادية التي توحدنا . لذلك بدأت حكومتنا تحركا نشطا صوب التكامل مع اشقائنا في الكاريبي ، نظرا الى أننا مقتنعون تماما بأنـــه لا يمكننا أن نحقق أهداف التنمية الكاملة لشعوبنا إلا عن طريق الجهود المشتركـــة الموحدة .

وفيما يتعلق بالحالة المأساوية في أمريكا الوسطى ، يعرب بلدنا من جديد عـــن اهتمامه بالتعاون سعيا لإيجاد حل عاجل وسليم لذلك الصراع . ونحن نؤيد تأييدا جازمـــا الاتفاقات التي أبرمها ، سعيا في تحقيق السلم ، رؤساء أمريكا اللاتينية الخمســـة - اتفاقات اسكيبولاس الثاني وإعلانات بلايا دل تيسورو الرامية الى تحقيق حل سلمـــي تفاوضي لأزمة أمريكا الوسطى . ويبين مؤتمر قمة تيلا الاخير أن هناك أملا في إمكـــان تحقيق السلم ، لان السلم شرط ضروري لا غنى عنه لحل المشاكل السياسية والاقتصاديـــة والاجتماعية للمنطقة .

وتلاحظ الجمهورية الدومينيكية باهتمام خاص الاحـــداث الحاصلـة في افريقيـــا ليس بسبب أثرها على السياسة الدولية فحسب ، بل أيضا لان الجنس الافريقي جزء مـــن قوامنا العرقي والثقافي . ونحن نقف متضامنين مع الشعوب الافريقيـــة ونشارك فـــي الجهود الراميـــة الـــى حـــل مشاكلهـــا ، المماثلـــة لتلك التي تواجه جميع البلدان

النامية . إن الحالة في الجنوب الافريقي لا تزال متفجرة ولها تبعات لا يمكن التكهن بها بالنسبة للسلم والامن في المنطقة ، وإطالة هذه الحالة تلحق الضرر بالاستقرار الدولي .

إن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) يتضمن العناصر الاساسية للحل العادل والدائم لمسألة ناميبيا . فمنذ ما يقرب من ٢٠ سنة ، مافتئ نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يحتل الاقليم احتلالا غير مشروع ، تحديا لجميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . ونحن ندافع عن حق ناميبيا الاساسي في تقرير المصير .

ويثق وفد الجمهورية الدومينيكية بأن نظام الحكم في جنوب افريقيا يولد العنف والظلم والقمع وعدم المساواة والتمييز - وبعبارة اخرى ، كل شيء يتعارض مع المثل العليا التي أُنشئت من أجلها الامم المتحدة . وإن استئصال الفصل العنصري وتحقيق استقلال ناميبيا سيخلقان الظروف الضرورية لعودة السلم في الجنوب الافريقي .

وإننا ندعو الى وقف الاعمال العدائية المتزايدة بين القوات السورية والجنود اللبنانيين المسيحيين . وعلى الرغم من هذا التصعيد ، فإن الجهود الرامية الى تحقيق السلم التي بدأت مؤخرا توفر لنا الامل في إيجاد حل نهائي للصراع .

وللحالة في الشرق الاوسط التي تعد مصدر قلق كبير لدول العالم أثر مباشر على الدومينيكيين ، لانه يوجد بين الجماعات العرقية في بلدنا الكثيرون من الاشخاص من سلالات فلسطينية وسورية وعربية واسرائيلية مع الاثر المترتب على ذلك على حياتنا الوطنية .

ومافتئت الجمهورية الدومينيكية تشعر بالقلق منذ بضع سنوات إزاء الحالة في شبه جزيرة كوريا . ومافتئ بلدنا يؤيد الرأي في أنه ينبغي حل الشؤون الكورية سلميا عن طريق الحوار بين الكوريتين . وينبغي قبول جمهورية كوريا في عضوية الامم المتحدة تمشيا مع مبدأ العالمية . ومن شأن قبولها في المنظمة أن يسهم في تقليل التوترات وتعزيز السلم في شمال شرقي آسيا . وتنظر الجمهورية الدومينيكية نظرة استحسان الى

(السيد ريكاردو غارسيا ، الجمهورية الدومينيكية)

صيغة توحيد المجتمع الكوري التي اقترحتها مؤخرا حكومة جمهورية كوريا من أجل تعزيز التعايش السلمي بين جنوب كوريا وشمالها .

إن الحالة المأساوية الخطيرة في الكثير من الدول النامية تستدعي منا أن نتخذ على نحو عاجل تدابير فعالة وملموسة لتحسين الاحوال المعيشية للملايين في العالم الثالث . وإن حضور عدد متزايد من رؤساء دول أو حكومات تلك البلدان في هذا الجمع الهام دليل واضح على الاهتمامات والتطلعات العالمية فيما يتعلق بنتائج واستنتاجات هذه الدورة التي جمعت أيضا ممثلي أقوى دول العالم وأكثرها تقدما .

إن حالة أمم العالم الثالث حرجة ومتناقضة ظاهريا لدرجة أن اقتصاداتها راكدة دائما أو مترديه بالفعل ، ولن يحقق أي تحسن ما لم تتوافر ظروف أكثر مؤاتاة لوصول منتجاتنا التصديرية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو وإذا تحقق ذلك الهدف واذا ما حظيت البلدان النامية بمعاملة أفضل في المفاوضات المتعلقة بديونها الخارجية من قبل الامم والكيانات الدائنة ، فستكون لدينا الفرصة بقوة دفع هذا التعاون الضروري لأن نسير على طريق تنميتنا بنشاط وتفاؤل .

وهكذا ، يتضح أن حل المشكلة العامة للمديونية الخارجية لا يمكن أن يتحقق بالسبل والوسائل التي استخدمت حتى الآن ، نظرا الى انها لم تسمح في معظم الحالات بالنمو الاقتصادي ومن ثم تعرض الشعوب للفقر وللاضطراب الاجتماعي .

إن المجتمع الدولي ، إدراكا منه للطابع المعقد لهذه المشكلة ، التي لا تعد ذات طابع اقتصادي فقط ، يسلم بأن الامم المتحدة لها الاهلية اللازمة لايجاد حل في المجال السياسي .

إن موقف الجمهورية الدومينيكية قد حدده على نحو واضح صاحب الفخامة يواقين بالاغوير رئيس الجمهورية ، في الكلمة التي القاها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السنوى الثاني عشر المعني بالاستثمار والتجارة والتنمية الذي عقد في مدينة ميامي بالولايات المتحدة الامريكية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

لقد قال :

"إن الهدف الذي أعلن في برلين بالنسبة لبلدان العام الثالث ليس سداد الدين العام فقط ، ولكن أن تحقق ، في المقام الاول ، نموا اقتصاديا متواصلا وزيادة في دخل الفرد ، وذلك لضمان حق جماهيرنا المعدمة في المأكل ، وفي توفير ملبسها وتعليم أطفالها والعيش في ظل مأوى لائق . وبعبارة أخرى ، تواجه بلدان العالم الثالث كما قيل في برلين - تحديين : الاول أن تعيش ، والثاني أن تسدد ديونها" .

ونظرا الى أن الارهاب مازال يؤثر على كل الأمم بدرجة كبيرة وما يسفر عنه من آثار مأساوية مشؤومة وينشر الخوف وانعدام الأمن ، فيجد اعتماد خطة قوية منسقة على الصعيد الدولي لمقاومته على نحو أكثر صرامة ومن ثم القضاء عليه .

تعد الهجمات على الركاب والطائرات والمطارات من أشد أشكال العمل الارهابي اجراما وتكرارا . وهذه الهجمات تثير الضمير العالمي على نحو متزايد .

تدين الجمهورية الدومينيكية بشدة الأنشطة التخريبية التي يمارسها الارهاب الدولي الذي ينفذ على نحو عشوائي ضد الأمهات والأطفال الأبرياء والمرضى ، وبعبارة أخرى ، ضد الحياة ذاتها ، وهي أقيم ما نمتلكه .

إن مشكلة المخدرات المثيرة للقلق قد اكتست بعدا خطيرا انتاجا وتجارة واستهلاكا على حد سواء ، لذا يود وفدنا أن يسجل أن الحكومة الدومينيكية تكافح بكل الوسائل التي لديها لمعالجة تلك الآفة الاجتماعية التي تنتشر كالتيار الجارف . وتحقيقا لهذا الغرض تقوم محاكمنا باصدار أحكام متزايدة الشدة على تجار المخدرات ، ويجري نشر هذه الأحكام في أرجاء البلاد حتى يكون تجار المخدرات ومتعاطوها على علم بها ، وحتى يتفهم الشعب الآثار الضارة المدمرة المترتبة على هذه التجارة غير المشروعة .

كما اننا نقدم تأييدنا المعنوي للمعركة التي تخوضها البلدان في أرجاء القارة والتي نتابع تطورها باهتمام بالغ .

وفي وقت التصارع التاريخي العصيب هذا بما فيه من مشاكل ملتهبة حادة ذكرتها في هذا البيان وكان زملائي في الجمعية من الدماثة بحيث انصتوا اليها باهتمام - توجد بوادر انفراج وتحسن في العلاقات الدولية تتجاوز أي مواقف أو انتظارات متنوعة وأود أن أعرب ، نيابة عن الحكومة التي يشرفني تمثيلها واصاله عن نفسي ، عن رغبتنا القوية في أن تتخذ المبادئ والمثل العليا التي أدت الى اقامة هذه المنظمة العالمية شكلا ملموسا إذ أن هذه هي المنظمة التي علق عليها الجنس البشري آماله في مستقبل أفضل تسود فيه القيم الأخلاقية والروحية التي تقوم حضارتنا عليها .

السيد لوبيز كونتريراس (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

يشرفني غاية الشرف أن أكون هنا مرة أخرى لأخاطب الجمعية العامة نيابة عن حكومة الرئيس خوزيه اسكونا .

أود أن أستهل بياني بأن أتقدم اليكم - سيدي - بتهانئي الخالصة على انتخابكم رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة . وانني على ثقة من أن قدراتكم وخبراتكم ستكون حاسمة في ضمان نجاح مداولاتنا .

منذ خمس وأربعين سنة حضر بلدي المؤتمر الذي عقد في مدينة سان فرانسيسكو للتوقيع على ميثاق الامم المتحدة ، اقتناعا منه بأن هذه المنظمة الجديدة ستلعب دورا رئيسيا في صون السلم والامن الدوليين وفي ضمان احترام حقوق الانسان والنهوض بالتقدم الفردي والجماعي .

وبمرور الزمن لم يبق ايماننا بهذه المنظمة على ما هو عليه فقط بل انه نما لما حققته من انجازات . ويكفي أن أذكر بالعمل البالغ الاهمية الذي قامت به الامم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار وفي النهوض بتدوين القانون الدولي وكذلك الجهود الهادفة الي تحقيق مستويات معيشة أفضل للبشر .

إلا أن الجهود الكبرى لمنظمتنا كانت واضحة للغاية في مجال صيانة السلم . ان هذا العمل أمكن القيام به بفضل الاجراء المتضافر الذي قامت به الدول الاعضاء والانشطة الجديرة ببالغ الثناء التي اضطلع بها الامين العام السيد خافيير بيريز دى كوييار . ومما سهل القيام به أيضا مناخ انفراج حدة التوتر الجديد الذي يبدو انه يسود أرجاء العالم .

واليوم تعرب حكومة هندوراس مرة أخرى عن ثقتها بالامم المتحدة وتكرر التزامها بمبادئ هذه المنظمة ومقاصدها ، اقتناعا منها بأنها ستواصل الاضطلاع بدور رئيسي في تحقيق أهدافنا المشتركة .

طيلة سنوات عديدة ، انقسمت البشرية من جراء المجابهات الايديولوجية الناجمة عن الحرب الباردة - وهي خير مثال على الصراع بين الشرق والغرب . وبالاضافة الى ذلك ، هناك صراعات محلية عديدة في أنحاء مختلفة من العالم علاوة على التهديد الحقيقي الكامن في المجابهة السافرة بين الدولتين العظميين .

وإزاء هذه الخلفية المزعجة ، شهدنا بقلق كيف انفقت موارد اقتصادية طائلة على سباق التسلح الهدام . ورغم ذلك فإن مناخ الانفراج الجديد يبشر بالخير من أجل إحداث تغيير جوهري في العلاقات الدولية يمكن أن يؤدي الى انتهاء هذه الصراعات .

وقد أتاح تولي جيل جديد من السياسيين مقاليد السلطة في الاتحاد السوفياتي امكانية اجراء تغييرات رئيسية في ذلك البلد وفي بلدان أخرى من أوروبا الشرقية أيضا .

والواقع أن الروح العملية التي أظهرتها تلك القيادة الجديدة تغير الموقف الذي تتخذه بعض الحكومات الماركسية التي تبدو الآن وهي تبحث عن القيم الحقيقية للحرية والديمقراطية في العالم الغربي ، بما في ذلك المفاهيم الاقتصادية التي كانت ترفضها تلك النظم منذ عهد ليس ببعيد .

لا شك في أن احترام حقوق الإنسان والحريات السياسية والاجتماعية للفرد شرط لا غنى عنه لتحقيق التقدم للجنس البشري . ومن ثم ، لابد من تكثيف الجهود الدولية المنسقة بغية ضمان هذا الاحترام .

واليوم تتطور السمات الرئيسية للديمقراطية ، مثل الانتخابات الحرة ، وحرية التعبير ، والحق في تنظيم أحزاب سياسية ، وتزداد اكتمالا في مختلف أرجاء العالم بدرجات متفاوتة . وقد شهدنا إزالة بعض الحواجز الايديولوجية التي شيدت في الماضي والتي كانت تمثل محاولة ترمي الى حماية نظام سياسي أثبت عدم جدواه بسبب عجزه عن توفير الحقوق للمواطنين التي كان من المفروض أن يدعمها .

وعلى ضوء تلك التغييرات السياسية ، من الصعب أن ندرك كيف يمكن أن تواصل حكومات في بعض بلدان العالم محاولة فرض نظام حكم - بقوة السلاح في حالات عديدة - ومحاولة تصدير أنظمة حكم تستند الى مذاهب وايديولوجيات سلم الذين اعتادوا على المناداة بها بأنها غير صالحة للبقاء والنمو .

قد تسهم التغييرات التي تحدث في العديد من البلدان الشرقية إسهاما كبيرا في السلم في العالم . إن تشجيع هذه التغييرات وتعزيزها وتوسيع نطاقها ستكون لصالح الجنس البشري بأسره . ونحن نرحب "بالبيريسترويكا" في هذا السياق .

عندما تحدثنا أمام الجمعية العامة في السنة الماضية ، أعربنا عن مدى سرورنا بما تحقق في سبيل التوصل الى حلول سلمية تفاوضية لبعض أكثر المنازعات صعوبة وضراوة . وقد أشرنا ضمن جملة أمور الى انتهاء القتال بين ايران والعراق ، والتقدم الذي أحرز في المفاوضات الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الاجنبية من أراضي ناميبيا . ونحن نود أيضا أن نرى نهاية لسياسة الفصل العنصري البغيضة . ونرحب بعودة القوات الأجنبية التي كانت في أفغانستان الى بلدها ، وهذه خطوة لا غنى عنها من أجل المصالحة الوطنية وتقرير المصير الفعال للشعب الافغاني .

ونحن مسرورون أيضا بالقرار الذي توصلت اليه حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة ببدء الاتصالات التي نأمل أن تؤدي الى حل لنزاعهما فيما يتصل بجزر مالفيناس .

ما زالت الحالة في الشرق الأوسط بؤرة توتر دولي . وعلى الرغم من أن اتفاقات كامب ديفيد أحيت الآمال في التحرك نحو السلم ، للأسف لم يتسع نطاق الحوار في المنطقة . وقد تكون امكانية عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الأوسط ، ومُشكَّل على نحو سليم مفتاح الحل لذلك الصراع .

تود حكومتي أن تشارك في الاعراب عن القلق الذي عبر عنه قداسة البابا يوحنا بول الثاني ، فيما يتعلق بأشد الأحداث اقلاقا في لبنان . فالعالم يقف عاجزا أمام التدمير العنيف والمستمر لذلك البلد ، الذي كان ذات يوم مثالا على التعايش السلمي

بين الطوائف بمختلف أديانها . وحكومتي على استعداد لتأييد أي قرار من شأنه أن يضع حدا لتلك المأساة الأليمة .

وفي أوائل شهر حزيران/يونيه ، شاهد العالم بأسره بذهول الطريقة التي استجابت بها حكومة جمهورية الصين الشعبية لمظاهرة سلمية طلابية بتدابير قمعية عنيفة . إن الأحداث الدامية التي وقعت في ميدان تيانامن ، والتي تبعتها عمليات الاعدام والسجن ، تستحق الادانة العالمية .

لقد اعتادت الأمم المتحدة أن تشير الى أن الحق في تقرير المصير ينطبق في المقام الأول على الشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري . إلا أن ذلك الحق لا يقتصر بأي حال على تلك الشعوب ، ولا يقتصر أيضا على وضع سياسي معين يتلاشى الآن . والواقع أنه عندما يُستند الى حق تقرير المصير يوضع التأكيد على قدرة جميع الشعوب على أن تختار بمحض ارادتها نوع أو شكل الحكومة الذي تعتبره الأفضل بالنسبة لها .

إذن ، فالمفهوم الأساسي هو الاختيار الحر الذي يتعين تنفيذه كما ورد في القرار ١٥٤١ (د - ١٥) الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٩٦٠ ،

"... وأن يكون الاندماج قد حصل نتيجة لرغبات سكان الاقليم التي أعربوا عنها بحرية يصحبها ادراكهم التام للتغيير في مركزهم ، بالطرق الديمقراطية المعروفة ، مطبقة بكل تجرد ومبنية على أساس اقتراع البالغين العام . ويجوز للأمم المتحدة ، متى ارتأت ذلك ، أن تشرف على تطبيق هذه الطرق" . (القرار ١٥٤١ (د - ١٥)

وعلى ضوء هذا المبدأ ، تكون كل دولة ملزمة بأن تضمن في الداخل لشعبها ممارسة حق تقرير المصير . ومن قبيل المفارقة اننا نشهد كثيرا كيف ينتهك هذا الحق من خلال تفسير ملتو بغية سحق الارادة الجماعية .

وفي هذا السياق ، أود أن أشير الى أنه في الاجتماع الحادي والعشرين لوزراء خارجية القارة الأمريكية ، أعربت عن قلقنا إزاء الاختلالات الخطيرة التي حدثت في الانتخابات التي أجريت في جمهورية بنما ، والتي أدت الى تجاهل الارادة الشعبية المعرب عنها في صناديق الاقتراع واقامة حكومة الأمر الواقع في ذلك البلد .

ونعبِّر مرة أخرى عن الأمل في أن يكون المؤتمر الدولي المعني بالحالة في كمبوديا الذي عُقد في باريس بداية حوار يمكن أن يكون أساسا للتوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة للنزاع . وينبغي أن تتاح الفرصة لشعب كمبوديا ، بأسرع ما يمكن ، لتقرير مصيره بنفسه ودون أي تدخل أجنبي .

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية ، تؤيد حكومتي القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بالدعوة إلى إجراء استفتاء يتيح لشعب ذلك البلد أن يقرر المستقبل الذي يراه أفضل بالنسبة له .

وفيما يتعلق بالمسألة الكورية ، تدعو حكومتي إلى إجراء مفاوضات بين كوريا الجنوبية والشمالية وهي تشجع تلك المفاوضات من أجل حل الخلافات بينهما حلا سلميا . ونحن نؤكد من جديد ، بمقتضى عالمية الأمم المتحدة ، إيماننا بضرورة تمكين جميع الدول التي تعتنق مبادئ ميثاق سان فرانسيسكو من أن تصبح جزءا من أسرة الأمم المتحدة إذا ما رغبت في ذلك . ونحن نؤيد جمهورية كوريا خاصة في رغبتها في الانضمام إلى الأمم المتحدة .

وأود أن أسترعي الانتباه ، فيما يتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى التي سأشير إليها بمزيد من التفصيل فيما بعد ، إلى التطورات الهامة في مجال الجهود الرامية إلى تسوية الأزمة . وقد اختتم اجتماع القمة لرؤساء دول أمريكا الوسطى الذي عُقد في تيلا بهندوراس بتوقيع اتفاقات أساسية يضمن تنفيذها تطبيع الحالة في أمريكا الوسطى .

ولقد أصبحت البشرية اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، مدركة للتحديات الخطيرة المتمثلة في الاتجار غير المشروع في المخدرات وما يترتب عليه من آثار . ومنذ سنوات قليلة مضت تكلم وفد هندوراس في محفل دولي آخر عن الرابطة الخطيرة القائمة بين الإرهاب السياسي والمتجرين في المخدرات . وقد قلنا :

"... إن الظاهرة البغيضة المسمَّاة بإرهاب المخدرات هي العدو الذي لا يرحم للشباب خاصة وللبشرية عامة ، لأنها ترمي إلى تدمير سلامة شعوبنا الجسدية والنفسية بالتدريج من أجل تحقيق أهدافها الدنيئة . إن المشجعين على هذه التجارة الشريرة يملكون آليات ومعدات متقدمة للغاية ، ولهم اتصالات

دولية وجهاز دفاعي قوي يتيح لهم مواجهة حكوماتهم نفسها والمسؤولين في بلادهم . ولا يمكن لمنظمتنا أن تبقى بمنأى عن هذه الأعمال البغيضة وإدانتها ، وينبغي أن تقوم بمبادرة لا من أجل إدانتها فحسب ، بل وأن توفر للدول الأعضاء أيضا الصكوك القانونية اللازمة لمنع هذه الجرائم والمعاقبة عليها ..."

وينبغي مواجهة مسألة الاتجار في المخدرات بجميع جوانبها . فلابد من القضاء على انتاج المخدرات وامكانيات تجهيزها ، كما يجب إنهاء الطلب عليها واستخدامها أو على الأقل الحد منها . وعندما يتحقق ذلك ، فإن البلدان التي تُستخدم كمعابر لتجارة المخدرات ، وهي الضحايا الحقيقية بسبب موقعها الجغرافي ، ستصبح بعيدة عن طريق الجريمة ، وبهذا يُقضى على الأرباح الهائلة غير المشروعة الناتجة عن عملية تنظيف نقود المخدرات والتي يمكن أن تؤثر تأثيرا خطيرا على الدول في جميع مستويات السلطة فيها .

وفي هذا الصدد ، فإننا نرحب بمبادرة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وغيره من رؤساء الدول لمكافحة هذه المشكلة عن طريق برنامج يستهدف الحد من استهلاك المخدرات ومساعدة الحكومات الأخرى في القضاء على انتاج المخدرات والاتجار فيها . وتؤكد حكومتي من جديد عزمها على بذل كل ما في وسعها للإسهام في استئصال هذه الآفة . كما نعرب عن تضامننا مع السيد فيرخليو باركو فارغاس رئيس جمهورية كولومبيا وحكومتها .

وفي العام الماضي اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٦٩/٤٢ ، الذي أنشأ "العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية" . وكانت بلادي ، وقد أثارت قلقها الخسائر المادية والبشرية الهائلة التي تنجم عن هذه الكوارث في جميع أنحاء العالم ، أحد المشاركين في تقديم ذلك القرار . وفي هذا الصدد يتذكر المرء الإعصار هوجو ، الذي ألحق الدمار مؤخرا بعدد من دول الكاريبي وجانب من الأراضي الأمريكية .

ومن الواضح أن الجهود الدولية المتضافرة من شأنها أن تشجع على اعتماد تدابير ترمي إلى تخفيف الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية . غير أنه يلزم لنجاح هذا العمل ، تعزيز أجهزة الدفاع المدني والمؤسسات المكلفة بدراسة هذه الكوارث ومنعها ، وتقديم المساعدات وإجراء الإصلاحات عند حدوثها .

وأنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد تقدير حكومتي لجهود الأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي . وأود في هذا الصدد أن أشير بصفة خاصة إلى نشاط برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

لقد تفاقمت الحالة الاقتصادية الصعبة التي تواجهها بلدان أمريكا الوسطى ، وهندوراس من بينها بطبيعة الحال ، نظرا لانخفاض أسعار الصادرات التقليدية ، وعبء خدمة الديون الخارجية ، وتزايد النزعة الحمائية في أنحاء مختلفة من العالم . أضف إلى ذلك ، أن التوترات السياسية والمنازعات التي أثرت على بلدان أمريكا الوسطى في العقد الأخير لم تشجع الاستثمارات الأجنبية أو السياحة . وأرى أنه لا يوجد حل لهذه الحالة ما لم تقم دول أمريكا الوسطى بعمل مشترك بتأييد من المجتمع الدولي . وقد أدت الاتفاقات التي وقّعها رؤساء دول أمريكا الوسطى لإنهاء الأزمة في المنطقة وما لقيته من ترحيب إلى اتخاذ مبادرات هامة على الصعيد الدولي .

وقد جاء البدء في الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي في أمريكا الوسطى نتيجة للعمل المتضافر الذي قام به المجتمع الدولي ، وتعزز هذه الخطة تعهد بلدان أمريكا الوسطى بالسعي إلى تحسين مستويات معيشة شعوبها وتحقيق العدالة الاجتماعية كأساس لسلام دائم وراسخ .

وقد اشتركت حكومتي بنشاط مع الحكومات الأخرى في المنطقة في العمل المتصل بالبدء في الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي في أمريكا الوسطى ، التي تنفذ تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ونأمل أن يستخدم هذا المحفل كأداة أخرى للحوار من أجل توجيه الموارد اللازمة للنهوض بالتنمية ، وتعزيز عملية الديمقراطية ، وضمان السلم .

وفي إطار أمريكا الوسطى ، أود أن أذكّر الجمعية العامة بأن هندوراس مضطرة إلى توفير المأوى المؤقت لعدد كبير جدا من الناس الذين هاجروا نتيجة للعنف السائد في بلدان أخرى في المنطقة . وهناك ما يزيد عن ٦٠ في المائة من الأراضي في بلادنا تغطيها الغابات ، والأراضي الخصبة والصالحة للزراعة مشغولة كلها تقريبا .

ان الضغط الديموغرافي الناجم عن هذه الهجرة غير القانونية الهائلة ، التي تمثل حاليا ١٠ في المائة من مجموع سكان هندوراس ، قد أسهم اسهاما كبيرا في نشوء نوع من الزراعة المنحدرة التي أدت إلى تدهور بيئتنا ؛ ومن المتوقع نشوء آثار وخيمة على المدى المتوسط والبعيد ما لم تتخذ تدابير تضبط هذه الهجرة . ان إعادة إقامة التوازن البيئي والحفاظ عليه لهما أولوية قصوى في بقاء الجنس البشري .

في الاجتماع الدولي الذي عقد في نهاية شهر أيار/مايو من هذا العام في غواتيمالا بشأن اللاجئين من أمريكا الوسطى حددت حكومة هندوراس المعايير التالية وراء سياستها بشأن اللاجئين . ان مشكلة اللاجئين في المنطقة مؤقتة وينبغي أن تكون كذلك . ان ظاهرة اللاجئين سياسية بطبيعتها . وهذا يتضمن أن حلها لن يكون ممكنا إلا إذا تهيأت الظروف السياسية والاجتماعية التي تشجع وتسهل عودة اللاجئين إلى بلدانهم الاصلية . وبغية أن يتحقق ذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يشجع على اتخاذ اجراءات تعزز المؤسسات العادية التي تضمن حكم القانون والسلام في جميع بلدان المنطقة . ونحن نعتقد أن المساعدة الدولية لحل هذه المشكلة ينبغي أن تكون متناسبة مع التضحيات التي قدمتها البلدان التي استقبلت اللاجئين ، والجهود التي تبذلها البلدان الاصلية لتسريع عودة مواطنيها . وريثما تتم العودة الطوعية فعلا ، ستضمن هندوراس أمن اللاجئين في البلاد ، رهنا بالاحترام الكامل لسيادتها ، وأمن سكانها ، وتطبيق نظامها القانوني . ونحن نرى أن هندوراس قد أُجبرت على دفع ثمن باهظ جرّاء العنف الحاصل في البلدان المجاورة ، إذ استقبلنا أفواجا من اللاجئين تفوق طاقة بلدنا بكثير .

لذلك فقد آن الأوان لتلك البلدان التي عملت على تدفق أفواج اللاجئين أن تضطلع بمسؤوليتها في حل مشاكلها الداخلية ، وبذلك تنشأ الظروف المؤاتية والضرورية لعودة مواطنيها إلى ديارهم .

ولكي تكون قرارات المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى مترافقة في التنفيذ مع الاجتماع المعني بالتبرعات والمعقود في تموز/يوليه الماضي في جنيف ، في

إطار البرنامج الخاص بأمريكا الوسطى فمن الضروري للمجتمع الدولي تقديم الدعم المالي والسياسي للجهد الذي قام به الامين العام للأمم المتحدة وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .

ان حكومتي تعلن مرة أخرى موقفها بشأن الحاجة الملحَّة إلى الوصول إلى حل معقول وفوري لمشكلة الديون الخارجية الواقعة على الدول النامية . ان عبء خدمة الديون يبطئ عملية التنمية ، وهو عائق خطير يمنع تنفيذ الاهداف الديمقراطية . وفي هذا المجال ، نوافق على ما جاء في المجلس الوزاري للمجموعة الاوروبية ، في حزيران/يونيه الماضي في مدريد : "ان إيجاد حل لهذه المشكلة ، وبخاصة في أمريكا اللاتينية أمر ذو أهمية بالغة في تعزيز الديمقراطية وتوطيدها" .

قد يبدو الأمر غريبا ، لكن بلداننا النامية قد لاقت تفهُّما وتقبُّلا أكبر من بعض البنوك الخاصة فيما يتعلق بمشاكل ديونها الخارجية ، في حين أن المنظمات والمؤسسات الدولية للتنمية ، التي كنا من أعضائها المؤسسين ، مازالت تحاول أن تفرض علينا صِيَغاً عفا عليها الزمن أدت فعلا إلى انفجار الاوضاع في بلدان عدة .

وخلال العقد الحالي ، واجهت منطقة أمريكا الوسطى أحداثا لا مثيل لها . فالعنف مطلق العنان في بعض بلدان المنطقة قد أدى إلى نتائج تجاوزت بكثير الحدود السياسية وأثَّرت على المنطقة برمتها .

ان عدم الاستقرار المتأتي من هذا الوضع وإدراج أزمة أمريكا الوسطى على جدول أعمال المواجهة بين الشرق والغرب ، وتدهور الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في المنطقة ، قد جعلتنا ندرك ضرورة ايجاد حل مشترك لهذا الوضع الجديد .

وبالرغم من الخلافات الايديولوجية القائمة ، فإن حكومات المنطقة ، من المرحلة الأولى لهذا العقد ، بدأت حوارا سياسيا معقدا جدا يمكِّننا اليوم من أن ننظر إلى المستقبل بشيء من التفاؤل .

ان هندوراس تتفق مع ما جاء في محادثات كونتادورا وهو أن الإسهام الرئيسي لكل دولة في السلم الاقليمي يتمثل في حفظ السلم داخل كل من هذه الدول . ولهذا نحن نوافق على أن الحاجات الاكثر أهمية وحسما هي تنفيذ عمليات سياسية ذات طبيعة

ديمقراطية ، حقيقية ومشاركة فعلية وتعددية ، والحاجة الملحّة إلى ضمان مستويات أفضل من العيش لمواطنينا .

وبالنسبة للمسألة الأولى ، يَسُرُّني أن أقول انه في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر سيذهب شعب هندوراس إلى صناديق الاقتراع مرة أخرى لاختيار الحكومة التي ستقود بلدنا على مدار السنوات الأربع القادمة . وهذه العملية الديمقراطية التي ستجرى للمرة الثالثة في هذا العقد ، تمثل خطوة أخرى على طريق توطيد الديمقراطية وتعزيزها .

ان شعب هندوراس ملتزم بالحوار ، كما يتضح أيضا خارج حدودنا ، بقدر ما نحاول دوما استخدام الاجراءات اللازمة للحلول السلمية للنزاعات الدولية . وبتلك الروح شاركت حكومة هندوراس بنشاط ، ومنذ البداية ، بعمليات تحقيق السلم في منطقة أمريكا الوسطى .

أدى اجتماعان إلى الإسراع بعملية التطبيع في المنطقة : مؤتمر قمة كوستا دل سول الذي عقد في ١٤ شباط/فبراير في السلفادور ، ومؤتمر سان بدرو سولا الوزاري في هندوراس - سان خوسي - الذي عقد في ٢٨ شباط/فبراير بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول أمريكا الوسطى الأعضاء في مجموعة كونتادورا .

في السابع من آب/أغسطس من هذه السنة ، تشرّفت هندوراس باستضافة مؤتمر قمة رؤساء دول أمريكا الوسطى في ميناء تيلا . وقد تم التوقيع آنذاك على اتفاقات مهمة ساعدت على تنشيط عملية السلم الاقليمية .

والاتفاق الذي وقّع في ذلك الاجتماع الذي عقد بعد سنتين تماما من توقيع "اجراءات إحلال سلام راسخ ودائم في أمريكا الوسطى" ، يمنحنا الأمل بإيجاد حل للأزمة التي تؤثر على منطقتنا .

وفي مدينة تيلا ، اعتمد الرؤساء ثلاث وثائق : اعلان سياسي ؛ خطة مشتركة للتسريح الطوعي أو العودة أو التوطين للمقاومين النيكاراغويين وغيرهم من المجموعات المسلحة ؛ والاتفاق غير الملزم للاجراءات القضائية بين هندوراس ونيكاراغوا ، فيما يتعلق بالدعوى التي قدمتها نيكاراغوا إلى محكمة العدل الدولية في ١٩٨٦ ، في قضية منفصلة عن الجهود التفاوضية الاقليمية .

تعتمد خطة تسريح المقاومة النيكاراغوية أساسا على احراز تقدم كبير في المصالحة الوطنية وعملية اضفاء الطابع الديمقراطي التي التزمت بها حكومة نيكاراغوا . ومن الحتمي امتثال الحكومة للالتزامات المتعلقة بالحوار والمصالحة الوطنية ليتسنى ادماج النيكاراغويين المعادين الى بلادهم في الحياة الاقتصادية والسياسية في بلدهم في ظل ظروف مناسبة وضمانات وافية .

وبموجب الخطة ، إن مسؤولية تنفيذ جميع الانشطة اللازمة لعملية التسريح والإعادة الى الوطن أو النقل الى مكان آخر طوعا تقع ضمن ولاية لجنة التحقق والدعم الدولية التي شكّلها الامين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الامريكية .

ويسرني أن أقول إن الاتفاق غير الملزم للاجراء القضائي بين هندوراس ونيكاراغوا ، الذي وُقّع بدعم معنوي وسياسي من رؤساء السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ، ساعد كثيرا على التعجيل بعودة المنطقة الى الوضع الطبيعي ، بما في ذلك تشكيل فريق مراقبي الامم المتحدة لأمريكا الوسطى ، المكوّن من اخصائيين من اسبانيا وجمهورية المانيا الاتحادية وكندا للتحقق من امتثال بلدان أمريكا الوسطى الخمسة لالتزامات الأمنية التي قطعتها على نفسها .

وخشية أن يستمر استخدام عناصر مسلحة من نيكاراغوا أو السلفادور لأراضي هندوراس بعد انتهاء المدة التي حددتها الخطة المشتركة ، تقدمت حكومتي بطلب رسمي الى مجلس الأمن بارسال قوة سلام دولية لمنع استخدام أراضينا كملجأ . وقد اقترحنا هذه القوة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ في الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية ، وكررنا الاقتراح في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . وبالاضافة الى ذلك اقترحت هندوراس البدء في حوار بين الدولتين العظميين بشأن أزمة أمريكا الوسطى . وكما نعلم ، فقد بدأ بالفعل هذا الحوار ويبشر بالخير . إلا أن النتائج النهائية لن تكون فعالة إلا اذا بُدئ بحوار سياسي آخر بين حكومة الساندينيستا ومعارضيها المسلحين .

ومن الأمور الأخرى التي تثير قلق أمريكا الوسطى الحالة السائدة في جمهورية السلفادور . رغم اجراء اقتراعين متتاليين لم يجر الطعن فيهما ، ورغم دعوة حكومة السلفادور للمجموعات غير النظامية للمشاركة في العملية السياسية على قدم المساواة ، استمر العنف ضد شعب وحكومة السلفادور حتى فترة قريبة .

رغم أن السُحُب السوداء لا تزال تحلق في أجواء عالمنا ، فإن حكومة الرئيس اسكونا تنظر الى المستقبل بتفاؤل . فحكم القانون ينتشر في جميع أنحاء العالم ، وينشر معه السلم والحرية والتنمية . وإذا ما تمكنا من تحقيق هذه الاهداف في المستقبل غير البعيد جدا ، سيكون بوسعنا أن نعلن برضا له ما يبرره أن منظمتنا قد حققت أهدافها التي حددتها عندما أُنشئت ، وإننا ، مواطني العالم ، حَوَّلنا المُثُل التي تسعى البشرية لتحقيقها الى واقع .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥